الجمهوريـــة الجزائـــريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الدرس النحوي عند فاضل السامرائي من خلال كتابه معاني النحو

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: لغة وأدب عربي **التخصص:** لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:
- بشرى عصمان
- ذهبية لعشبي

إشراف الدكتور:
- عبد الحليم معزوز

السنة الجامعية: **2019/2018**

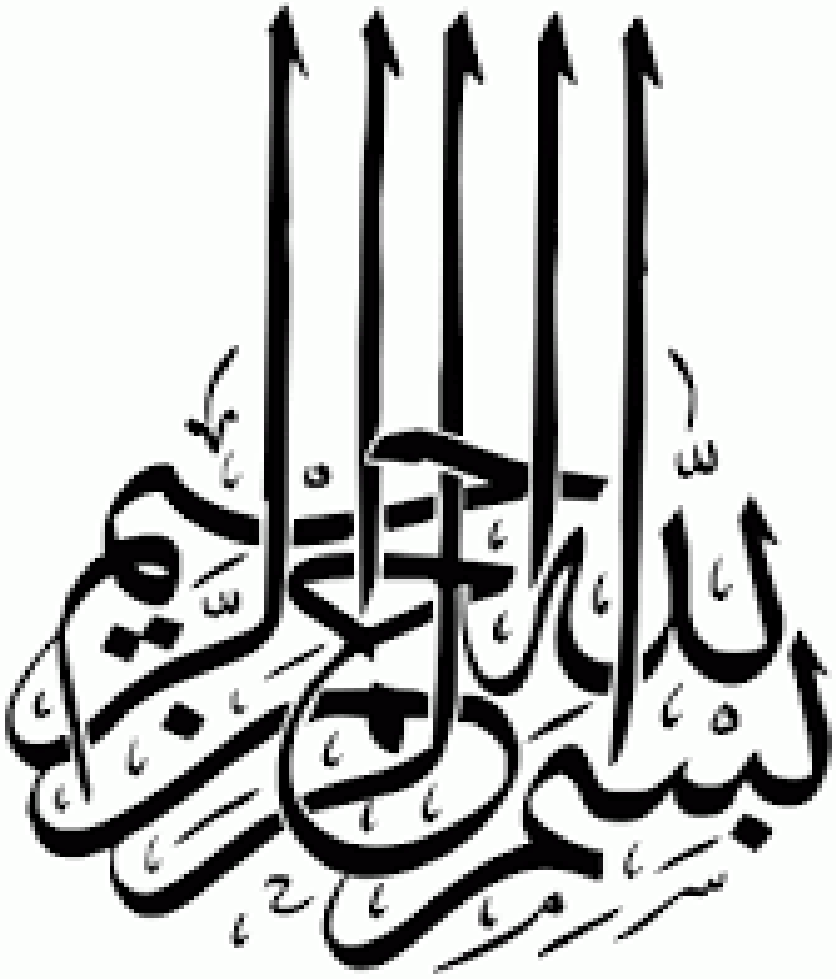
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وعـــرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فأدعو له حتى تروا أنّكم كافأتموه " (رواه أبو داوود) .

نثني ثناء حسنا ونشكر آباءنا وأمهاتنا اللذين علمونا وساندونا في الوصول إلى هذه المرحلة من التعليم وكانوا لنا القوة والسند الذي لا يمل عند ضعفنا أدامهم الله فوق رؤوسنا.

وأيضا وفاءا واعترافا منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهدا في مساعدتنا في المجال العلمي وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل عبد الحليم معزوز المشرف على هذه الدراسة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مدّوا لنا يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة ملامح التجديد في الدرس النحوي عند أحد أعلام النحو العربي في العصر الحديث، وهو فاضل السامرائي الذي استطاع هو الآخر أن يقدم آراء واجتهادات نحوية ساهمت هي الأخرى في بناء الدرس النحوي الحديث.

وقد خلص البحث إلى أن السامرائي قد ربط النحو العربي بالمعنى، بعد أن كان غارقا في الشكلية التي سيطرت عليه منذ القديم، بسبب نظرية العامل التي بنى عليها النحاة دراستهم النحوية لتكون دراسة السامرائي للنحو جامعة بين المعنى والمبنى.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، المبنى والمعنى، نظرية العامل.

Résumé de l'étude :

Dans cette étude, nous traitons les caractéristiques de renouvellement dans la leçon de grammaire chez Fadhil El Samurai qui pourrait offrir des opinions et des méthodes grammaticales et des approche qui aident a bien construire la leçon grammaticale moderne.

Cette recherche conclut que **:**El Samurai a ajouté l'élément de la signification a l'étude la grammaticale après que la grammaire arabe avait un problème ancien a cause de la méthode utilisé par les étudiants de la grammaire qui base sur "le facteur grammaticale danc l'étude de Samurai de la grammaire a lié entre la structure linguistique et sa signification.

Les mots clés: grammaire arabe, la structure et la signification le facteur grammaticale

مقـــــــدمة

مقدمة

معلوم أن الدراسات النحوية قامت من أجل حفظ اللغة العربية، وصيانتها من الفساد ودرء خطر اللحن الذي شاع على الألسنة؛ باعتبار أن علم النحو من أهم علوم الآلة، إذ به يُفهم الكلام ويُقوَّم اللسان، وقد أصبح في نظر الكثير ممن يطلبونه عسير المسالك مُستصعَب المنال لما صار نوعا من التحليل الفلسفي الذي لا يراعي طبيعة اللغة، بسبب ما أدخل عليه من تعقيدات، وبناء على هذا باتت الدعوة إلى تجديده وتيسيره مطلبا يسعى إليه الباحثون، لهذا سُطرت بحوث ودراسات كثيرة عن محاولات تجديد النحو، وتعددت الدراسات النقدية للنحو العربي في العصر الحديث.

وليست قصة تجديد النحو ونقده وليدة العصر الحديث، حيث نجد دعوات وصيحات كثيرة في كتب التراث تدعو لتيسير النحو وتتذمر من مسائله العويصة، كتذمرهم من العامل وكثرة التقديرات والعلل.

وقد شهد العصر الحديث ثورة بارزة في بحث شأن النحو ومحاولة تجديده، وعرف ثورة نقدية لاذعة لم تسبق في تاريخ النحو، وُجهت سهامها للدرس النحوي القديم ولمناهج النحاة القدامى الذين غرقوا في الشكلية بسبب افتتانهم بالمناهج الفلسفية وما جرته على النحو من عواقب وخيمة أودت به إلى تعقيدات وصعوبات متمحلة، نأت بالنحو عن طبيعة اللغة وروحها.

فجاءت دراسات النحاة في هذا العصر دراسات نقدية تجديدية تقوم على استدراك واستكمال أعمال النحاة القدامى وسد الثغرات والفجوات التي خلّفوها.

ومن أبرز تلك الدراسات نجد: محاولة إبراهيم مصطفى ومحاولة مهدي المخزومي

و محاولة شوقي ضيف و محاولة تمام حسان، حيث قدم هؤلاء النحاة خدمة جليلة للنحو العربي ومحاولة تيسيره وتبسيطه، وثاروا على كل ما من شأنه أن يكون حائلا في سبيل فهمه واستيعابه،فانصبت جهودهم في إصلاح النحو العربي على إلغاء كل التعقيدات التي

جعلت من النحو ألغازا مستعصية يصعب حلها، فثاروا على نظرية العامل وعلى المناهج الفلسفية، وألغوا التقديرات والتأويلات التي فتنت النحاة عقدا طويلا من الزمن.

وكان فاضل السامرائي واحدا من أبرز هؤلاء النحاة الذين تركوا بصمتهم في تاريخ النحو العربي عموما، والنحو الحديث على وجه الخصوص، بفضل ما قدمه من جهود عظيمة أسهمت في بناء صرح النحو، جعلت من السامرائي ظاهرة نحوية متميزة يجب على كل باحث الوقوف عندها والتمعن في نهجها، خاصة ما قدمه في كتابه الشهير "معاني النحو"، الذي أودعه جملة من الآراء النحوية، تنم عن براعة أسلوبه، وعمق تفكيره وانفراد شخصيته.

ومن هنا وقع اختيارنا على دراسة هذه الآراء التي أوجدها السامرائي في مصنفه هذا والوقوف على أبرز ما قدمه في الدرس النحوي.

أما ما دفعنا للكتابة في هذا الموضوع دونما سواه–علما أن المواضيع التي تنتظر الباحثين أكثر من أن تحصى–فدافعان:

أولهما: ذاتي: يتجلى في رغبتنا الشديدة في تتبع النحو عند فاضل السامرائي، الذي طالما فتنا بأسلوبه الممتع وأفكاره في " معاني النحو" التي شدت انتباهنا كثيرا خلال المسار الجامعي، فتبلورت في أذهاننا فكرة مناقشتها في رسالة الماستر، كما أردنا من خلال هذه الرسالة أن نرفع اللثام عن أحد الدارسين المحدثين كان جديرا بأن تتناوله الدراسات النحوية بالكشف والتحليل، لنبين مكانته العظيمة وإسهاماته المرموقة.

ثانيهما: موضوعي: حرصنا فيه على إبراز صورة الدرس النحوي عند فاضل السامرائي والوقوف على أبرز الآراء والأفكار التي أسهم بها في ميدان النحو، وما تميز به السامرائي عن غيره من المحدثين أولا، وما أضافه للدرس النحوي ثانيا.

لذلك ارتأينا أن نقف على جهود فاضل النحوية، وأبرز ما أضافه للدرس النحوي فجاءت دراستنا بعنوان " الدرس النحوي عند فاضل السامرائي من خلال كتابه معاني النحو".

وتتجلى أهمية الموضوع في إبراز تلك الآراء والجهود النحوية التي انفرد بها فاضل والكشف عن وجهة نظره ومنهجه في درس مسائل النحو، هادفين من خلالها إلى العيش في رحاب درسه النحوي، والنهل من فيضه الغزير ومحاولة الإجابة عن مجموعة من الإشكالات التي نطرحها هنا لتحدد لنا الخطوط العريضة لهذه الدراسة، وتحقق لنا الغاية المرجوة والهدف المنشود من هذا البحث:

ما هي أهم الجهود والانفردات النحوية التي قدمها السامرائي للدرس النحوي الحديث؟

وكيف كان تعامله مع المسائل النحوية في ظل منهجه النحوي الجديد؟

وفيم يلتقي السامرائي مع غيره من النحاة المحدثين؟ وأين تكمن جوانب الإبداع والتجديد عنده؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى فصلين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة.

أما الفصل الأول فكان نظريا بعنوان الدرس النحوي عند المحدثين، وكان لزاما علينا أن نلقي الضوء من خلالها على جهود المحدثين في مجال تجديد النحو، ومحاولة إعطاء صورة للدرس النحوي الحديث من خلال اختيارنا لخمس نماذج من المحاولات التجديدية التي تركت صداها في الدرس الحديث، والوقوف على أبرز ملامح التجديد التي يشتركون فيها، فجاء المبحث الأول بعنوان محاولة إبراهيم مصطفى، أما المبحث الثاني بعنوان محاولة مهدي المخزومي، ثم المبحث الثالث محاولة شوقي ضيف، المبحث الرابع محاولة تمام حسان، والمبحث الخامس محاولة السامرائي نفسه.

وكلها محاولات كانت بمثابة الوطاء النظري للدراسة حتى يتسنى لنا الولوج إلى آراء فاضل النحوية، لأنه من المعلوم أنه لا يمكن معرفة التجديد والإبداع في أي دراسة حديثة إلا بمعرفة الدراسات التي سبقتها، والمقارنة بينها وبين سابقاتها.

أما الفصل الثاني فيمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة حاولنا فيه إبراز صورة الدرس النحوي عند فاضل السامرائي، من خلال تحليل بعض القضايا النحوية، وكذا الوقوف على أبرز الآراء التي انفرد بها في هذا الميدان، كل ذلك في ظل النهج التجديدي الذي انتهجه في دراسته النحوية من خلال كتابه " معاني النحو" .

ثم أتبعنا كل ذلك بخاتمة أودعناها أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث.

وقد اتخذنا من المنهج الوصفي التحليلي سبيلا سلكناه في هذه الدراسة، لأن طبيعة الموضوع اقتضت ذلك، خاصة في وصف المسائل وتحليل الآراء النحوية ودرسها، ومن ثَم الكشف عن وجهة نظر الدكتور فاضل في ذلك كله.

أما مصادر الدراسة فقد تنوعت ما بين كتب نحوية قديمة وحديثة، إضافة إلى بعض الرسائل الجامعية التي خدمت الموضوع.

فمن المصادر القديمة نذكر:

شرح المفصل لابن يعيش، شرح الرضي على الكافية، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وكذلك متن الألفية الذي ساعدنا كثيرا في التمهيد للمسائل النحوية وعرضها.

ومن الكتب الحديثة نذكر:

مؤلفات السامرائي خاصة معاني النحو بأجزائه الأربعة ، إحياء النحو لإبراهيم مصطفى في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي، كتب تمام حسان خاصة اللغة العربية معناها ومبناها، تجديد النحو لشوقي ضيف.

ولأنه لا يخلو بحث – أيا كان– من صعوبات وعراقيل تعترض الباحث، فإن أهم ما لاقيناه في هذا البحث شساعة الدرس النحوي عند السامرائي لارتباطه بالمعنى؛ والمعاني كما هو معلوم غير محدودة، لهذا واجهنا شيء من الصعوبة في محاولتنا الإلمام بكل المعاني المتولدة عن التراكيب النحوية والأوجه التعبيرية.

وأخيرا وعرفانا منا بالجميل نتقدم بشكرنا الجزيل وامتنانا العظيم إلى الأستاذ المشرف " عبد الحليم معزوز" الذي تكرم علينا بالإشراف على هذا العمل المتواضع.

الفصل الأول: الـــــدرس النحـــــوي عنـــــد المحـــــــدثين

1-محاولة إبراهيم مصطفى

2-موقف مهدي المخزومي من النحو العربي

3-محاولة شوقي ضيف

4-النحو عند تمام حسان

5-محاولة فاضل السامرائي

توطئة:

نشأت الدراسات اللغوية بفروعها المختلفة وموضوعاتها الدقيقة ومناهجها المتنوعة في رحاب النص القرآني، ذلك لأن العلماء على اختلاف مشاربهم قد وقفوا أمام آيات القرآن الكريم محاولين فهمها والغوص في معانيها واستخراج أحكامها، وقد أيقنوا أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بدراسة اللغة العربية لكونها لغة القرآن الكريم.

وكان علم النحو هو أسبق علوم العربية ظهورا وأوسعها عناية وأجلها قدرا وأعلاها شأنا وما ذاك إلا لارتباطه الوثيق بالنص القرآني من خلال شيوع اللحن عند قراءة الآيات القرآنية، هذا الأخير الذي كان سبب انطلاق الدراسات اللغوية، فقد خشي العلماء على ضياع اللغة العربية لغة القرآن وسارعوا إلى وضع قواعد تقوّم ألسنة العجم الذين انخرطوا في المجتمع العربي بعد انتشار اللحن.

وقد كانت الإرهاصات الأولى لهذا العلم في مدينة البصرة، التي كانت حاضرة اللغة والأدب في تلك الأيام، ولا يهمنا في هذا المقام نسبة هذا العلم إلى واضع معين، ولكن الذي يعنينا أن الدرس اللغوي العربي نشأ مختلطا يضم أشتاتا من علوم اللغة نحوا وصرفا وشعرا وأدبا...

حيث توالت الجهود النحوية على يد أبي الأسود الدؤلي وتلامذته، حتى جاء عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، ليشهد ميلاد كتاب عظيم شاهد على نضج واكتمال هذا العلم ألا وهو « الكتاب لسبويه»، ثم ما لبث النحو أن استقل وأصبح علما قائما بذاته له نحاة وأعلام وتلاميذ شُغفوا بدراسته وتدريسه، واتسعت دائرة النحو وموضوعاته مع مرور السنين وتشكلت من علمائه مذاهب وطوائف أطلق عليها المحدثون لقب «المدارس النحوية»، هاته الأخيرة التي اختلفت فيما بينها في المنهج المتبع والمصطلح، وجرت بين علمائها مناظرات نحوية رغبة في الانتصار للرأي الصحيح وتعصبا للمذهب.

وبحكم مجاورة العرب للأمم الأجنبية وانفتاحهم على الثقافات المختلفة خاصة اليونانية منها تسربت مؤثرات المنطق اليوناني إلى النحو العربي في القرن الرابع هجري، فصار الدرس النحوي مغلقا في كثير من النواحي، وقد أصاب النحو عبر مسيرته الطويلة جمود وركود، فكان الشغل الشاغل لدى النحاة الاعتناء بالمتون وشروحها من أجل تبسيط المادة النحوية، وهي قضايا أثرت النحو العربي بلا شك رغم هذا السكون الذي ألحقته به، وكان أهم هذه المتون النحوية ألفية ابن مالك في القرن السابع هجري، وقبل ابن مالك نجد صرخة ابن مضاء القرطبي ودعوته إلى تيسير النحو العربي من خلال كتابه « الرد على النحاة»، وتوالت الصيحات والدعوات إلى تأليف رسائل لتبسيط المادة النحوية وتقريبها من المتعلمين حتى جاء العصر الحديث الذي شهد تطورا في جميع مناحي الحياة بما في ذلك اللغة، ولا نكون مغالين إذا ما قلنا إن نحو العربية لم يعرف في تاريخه الطويل الذي يمتد أكثر من اثني عشر قرنا نقدا كالذي وجه إليه في العصر الحديث بالتنظير والكتابة من طرف نخبة من العلماء والباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية ومذاهبهم في دراسة العربية ومحاولة تطويرها، ومن أبرز تلك الدراسات النقدية والمحاولات التجديدية التي لفتت الأنظار وتركت بصمتها في الدرس النحوي نجد:

1-محاولة إبراهيم مصطفى.

2-محاولة مهدي المخزومي.

3-محاولة شوقي ضيف.

4-محاولة تمام حسان.

5-محاولة فاضل السامرائي.

1-محاولة إبراهيم مصطفى

تعد دراسة إبراهيم مصطفى أول صيحات التجديد النحوي في العصر الحديث، فهو أول من وجه سهام النقد للنحو العربي، ودعا إلى تبسيطه وتخليص قواعده من الصعوبات وعلل النحاة، فأحدث ثورة في اللغة العربية بوضعه كتاب «إحياء النحو» ، وبالتالي مهد الطريق للنقد والتجديد للنحاة الذين جاءوا من بعده.

وكان يهدف من هذه المحاولة إلى تحقيق غايتين: تغيير منهج البحث النحوي، ورفع التعقيد والغموض عن النحو من أجل تيسيره للمتعلمين، يقول في مقدمة كتابه: «أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها»[1]

وإن المتفحص للكتاب يحسب نفسه أمام كتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء القرطبي ذلك لأنه عالج فيه أهم مسائل النحو العربي التي عالجها ابن مضاء وعلى رأسها نظرية العامل ومفهوم النحو والإعراب، فقد حمل هذا الكتاب دعاوى كثيرة حول تيسير النحو وإصلاحه، كما غالى في نقد النحاة القدامى وتخطئتهم.

وقد أثار هذا الكتاب كما أشرنا سابقا ضجة كبيرة في الساحة النحوية واللغوية على السواء، وتناوله بالنقد عدد من الباحثين.

وفي مقابل ذلك – وعلى العكس تماما–فقد أثّر الكتاب في عدد آخر من الباحثين وعلى رأسهم مهدي المخزومي، الذي تأثر كثيرا بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى، واتخذ من كتابه مصدرا هاما في محاولته التجديدية.

[1]–إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992م، ص أ.

ورغم كل ما وجه لهذا الكتاب من نقد لاذع، يبقى إبراهيم مصطفى رائد حركة التجديد وحامل لواء النقد في العصر الحديث، ويبقى كتابه الأساس لكثير من أطروحات التبسيط والتيسير النحوي التي أتت من بعده.

1-1 نقد مفهوم النحو:

يقول النحاة في تحديد مفهوم النحو: «إنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء»[1]، فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء.

فمضمون النحو عند النحاة القدامى مقصور في الحركات الإعرابية التي تلتزم أواخر الكلم وغاية النحو كما هو معروف عندهم بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب، كما صرح بذلك الزجاجي رحمه الله.

جاء في كتاب الإيضاح في علل النحو: «ويسمى النحو، إعرابا، والإعراب نحو سماعا لأن الغرض علم واحد»[2]، فالنحو عنده علم يبحث في أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء.

وهذا المفهوم للنحو انتقده إبراهيم مصطفى انتقادا شديدا في كتابه (إحياء النحو) بعدما نقل تعريفهم، للنحو وقال بأنه تضييق لدائرة النحو، والنحو أكبر من أن يحصر في ذلك يقول: «وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله»[3].

والحق كما جاء به إبراهيم مصطفى لأن النحو أوسع من أن يحصر في الإعراب والبناء فهو يتجاوز ذلك كله إلى الوظائف التركيبية والدلالية.

---

[1]-أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن ملك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ، ج1، ص 18.

[2]-أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص 111.

[3]-إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 1.

وبعد نقده لمفهوم القدامى يقدم البديل لمفهوم النحو فيقول: «فإن النحو كما ترى، وكما يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها»[1].

وينبغي أن يعلم أن هذا المفهوم للنحو الذي انتقده إبراهيم مصطفى إنما هو اصطلاح ورد عن بعض النحاة المتأخرين وليس بإجماع واتفاق كل النحاة.

وبعد هذا التفصيل فإن نقد إبراهيم مصطفى لنا معه وقفتان:

أولا: نقده هذا المفهوم النحوي مصيب فيه والحق كما قال، إذ أن موضوع علم النحو أكبر من أن يحصر في البحث عن أواخر الكلم.

ثانيا: قوله إن النحاة القدامى قصروا موضوع علم النحو على أواخر الكلم فيه نظر، إذ أن هذا التعريف ليس مجمعا عليه عندهم، وإنما هو اصطلاح بعض النحاة المتأخرين نقله عن حاشية الصبان وكتاب الحدود في النحو للفاكهي، ولذلك نرى أن نقده قاصر من هاته الزاوية وندلل على حجتنا بتعريف ابن جني للنحو يقول: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة (....) وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا، ثم خص به هذا القبيل من العلم»[2].

فقد أثبت ابن جني من خلال تعريفه أن النحو ليس إعرابا وبناءً، وإنما هي أصول ومقاييس تتبع فيها وجوه النظم والتأليف، وتراعى فيها العلاقات النحوية بين الكلمات والجمل.

---

[1]–إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 1.

[2]–أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، دت، ص 34.

فهذا التعريف حجة داحضة لما ذهب إليه إبراهيم مصطفى، وإثبات قوي لقصور رأيه وحجته، فتعريف ابن جني جامع مانع، ملم بكل جوانب النحو وأصوله من قياس وسماع، وتصريف واشتقاق وإعراب وبناء.

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن ننوه بأن هذا الحكم الذي أطلقه إبراهيم مصطفى في حق النحاة القدامى بأنهم حصروا النحو في الإعراب والبناء قد تلقى استنكارا من قبل مجموعة من الباحثين ، خاصة أولئك الذين تعرضوا لكتابه هذا بالنقد وعلى رأسهم محمد الخضر حسين الذي يقف مستنكرا من حكم إبراهيم مصطفى فيقول:« وإن لم يكن المؤلف قد اطلع على ما كتبوه في شرح هذا التعريف، وهو من المؤلفات القريبة المنال أفلا يكون لقارئ كتابه حق في عتبه عتبا جميلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع إلى أمثال هذه المؤلفات قبل أن يتعرض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعد اللغة والفقه في أسرارها وقتا طويلا»[1].

فمن خلال كل ما تعرضنا له سابقا نسلم يقينا بصحة ما ذهب إليه محمد الخضر حسين وما عابه على إبراهيم مصطفى في تخطئة النحاة القدامى، وتعميم هذا الحكم المتعسف في حقهم، ونقول إن هذا الخلل والقصور الذي انطلق منه إبراهيم مصطفى يفتقد إلى العلمية لأن الاكتفاء بنص واحد واتخاذه دليلا على فشل النحاة أمر يرفضه المنهج والعلم، بل كان من الواجب عليه قبل أن يتعرض لنقد مفهوم النحو أن يأتي بكل تعريفات النحاة للنحو ثم التسليم بصحتها أو فسادها.

1-2 إلغاء نظرية العامل

لقد أثارت نظرية العامل جدلا عريضا بين النحاة، فمن قائل بها مؤيد لها، وهو الرأي الذي كان عليه جمهرة النحاة القدامى، ومن قائل برفضها ودحضها وهذا الذي ذهب إليه

[1]-محمد الخضر حسين، دراسات في اللغة العربية وتاريخها، تح: علي رضا حسيني، الدار الحسينية للكتاب، 2000م ص 182.

ابن مضاء القرطبي، وجماعة من أهل العلم، وهو الطريق الذي سلكه وسار عليه أغلب النحاة المحدثين أمثال إبراهيم مصطفى وتلميذه المخزومي وتمام حسان وغيرهم كثير...

ويعد إبراهيم مصطفى أول المحدثين الذين أحيوا فكر ابن مضاء، إذ أنه يلتقي معه في تورثه على العامل ويدعو إلى إلغائها يقول: «لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة»[1].

فانتقد نظرية العامل من أساسها، وأزرى بها، واعتبرها القضية التي أثقلت كاهل النحو العربي، وأودت به إلى تقديرات متعسفة ومتمحلة.

ومن خلال دراستنا للكتاب وجدناه يزري على نظرية العامل من وجهين:

الوجه الأول: من حيث التصنيف والتبويب:

كان النحاة القدامى يبوبون على حسب نظرية العامل، وقد عاب عليهم إبراهيم مصطفى ذلك، وقال إن التبويب يجب أن يكون على أساس المعنى لا العامل ، لأن التبويب على أساس المعنى يعطي حلاوة في تذوق هذا الأسلوب العربي حسب رأيه، ويقدم أمثلة كثيرة في التبويب على حسب العامل عند القدامى، ثم يعيب عليهم ذلك بالنقد وتقديم البديل يقول في النفي:« فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام، مختلف الأساليب في العربية، متعدد الأدوات – ينفى بالحرف وبالفعل، وبالاسم– وكان جديرا أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه، وتميز أنواعه وأساليبه، ولكنه درس مفرقا على أبواب الإعراب ممزقا كما ترى »[2]، فأدوات النفي كما هو معلوم درست متفرقة مبعثرة ووجهت العناية كلها إلى بيان أثرها في الإعراب وأُغفل شر إغفال درس معانيها.

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ص 194– 195.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 3–4.

مثال: ليس: درست في باب (كان) لأنها تعمل عملها على أن (كان) للإثبات و(ليس) للنفي.

فعاب عليهم ذلك وقال بأن (ليس) لابد أن تدرس في باب النفي لأنها تفيد معنى النفي لكن القدامى وضعوها في باب (كان) لا لشيء وإنما لأنهم كانوا يتخذون العامل الأساس في التنسيق والتبويب والتصنيف[1].

ومن خلال كل هذا يمكن القول أن إبراهيم مصطفى قد وفق فيما ذهب إليه بوضع (ليس) في باب النفي باعتبار التبويب على أساس المعنى، حتى تتذوق حلاوة هذا النحو وحتى لا يغفل على المتعلم فقه معانيها، والتفريق بينها وبين غيرها في الاستعمال، ولكن في مقابل ذلك حتى التبويب على أساس العامل له نكهة بحلاوة أخرى تعلم به الطالب أو الناشئة لكن دون إغفال معنى (ليس).

الوجه الثاني: من حيث التقديرات المتعسفة:

ذهب القدامى إلى الغلو في نظرية العامل، بحيث أصبحوا يقدرون عوامل لا تخطر ببال العربي، من أجل تأييد مذهبهم وتوثيق ما أصلوه ،دون الأخذ بعين الاعتبار ما يصحب ذلك من اختلاف في المعنى، وتبديل في المفاهيم، وقد أزرى عليهم إبراهيم مصطفى ذلك وانتقد مذهبهم يقول: «لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم، وطرد قواعدهم إلى " التقدير" وأكثروا منه، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه، فيمدهم التقدير بما أرادوا»[2].

ومن أمثلة ما يقدّرون[3]:

أ-زيدا رأيته " يقدرونها: رأيت زيدا رأيته.

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص18.

[2]- المرجع نفسه، ص 34.

[3]- المرجع نفسه، ص 35.

ب- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾يقدّرونها : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك. وكلها تقديرات متمحلة أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة.

ويرى إبراهيم مصطفى أن كثرة التقديرات والتوسع فيها أحدثت اضطرابا في النحو وكثّرت من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب، دون أن يراعى في ذلك اختلاف المعاني واضطراب المفاهيم يقول: «يقدرون العامل رافعا فيرفعون ويقدرونه ناصبا فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم»[1]

1-3: ربط النحو بالمعنى

تعد قضية ربط النحو بالمعنى الهدف الأكبر من المحاولة الإحيائية التي قام بها إبراهيم مصطفى في مؤلفه «إحياء النحو» فإن أي قراءة فاحصة للكتاب توحي لك بذلك، كما أن المتمعن لتعريف النحو الذي جاء به إبراهيم مصطفى – الذي تمت الإشارة إليه سالفا–يجد فيه من روح نظرية النظم ما لا يقوى على إنكاره أحد، حيث سلك إبراهيم مصطفى مسلك الجرجاني في ربط النحو بالبلاغة يقول: «ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي»[2].

فهذا القول دليل صدق على نظرته المزرية للمنهج النحوي للنحاة القدامى من جهة ودعوة أخرى لاستبداله بمنهج آخر يقوم في أساسه على ربط النحو بالمعاني.

فالنحاة كان منهجهم شكليا يفتقر إلى روح المعنى، إذ انصبت جهودهم واهتماماتهم على دراسة العلامات الإعرابية التي تلحق أواخر الكلم بغض النظر عن المعاني التي تجلبها هذه العلامات الإعرابية.

---

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 35.

[2]– المرجع نفسه، ص 27.

وهذه المحاولة الجليلة تُحسب لإبراهيم مصطفى في تفطنه إلى ربط النحو بالبلاغة وهو من السبّاقين لذلك في العصر الحديث، إلا أنه واجب علينا في هذا الصدد أن ننوه بأن النحاة القدامى لم يغب عن أذهانهم علاقة النحو بالبلاغة، وإنما فعلوا ذلك حتى لا تختلط على المتعلم قضايا النحو بقضايا البلاغة ولا تلتبس عليه الأمور فيخلط بين خصائص ذا وذاك.

فإبراهيم مصطفى إذن يرى أن علامات الإعراب يجب أن تدرس على أنها علامات للمعاني «وأن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة»[1].

ويمثل لذلك بقولهم في باب المفعول معه مثل: كيف أنت وأخوك؟ يجوز فيه الوجهان: النصب على المفعولية والرفع على العطف. ثم يرون الوجه الثاني أولى ويضعفون الأول لأن الواو لم يسبقها فعل يكون عاملا في المفعول معه[2].

والحقيقة أن لكل تركيب معنى يختلف عن معنى التركيب الآخر فقولك: كيف أنت وأخوك؟ معناها: كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ (تسأل عن حال كل منهما).

أما قولك: كيف أنت وأخاك؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما.

فالمعنى الثاني يختلف تماما عن المعنى الأول.

إذن فالتركيبان صحيحان ولكل منهما موضع خاص ولكن النحاة قد أغفلوا المعنى بالحرص على نظرية العامل.

فمن خلال كل هذا يمكننا القول إن المحور الرئيسي الذي تدور حوله أبحاث الكتاب وتنبثق منه الأفكار التجديدية عند إبراهيم مصطفى هو كما قرره في قوله:« أن ندرس

---

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 36.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 36.

علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات»[1].

2- موقف مهدي المخزومي من النحو العربي

لقد سار مهدي المخزومي في نقده للنحو ومحاولة تجديده على طريق أستاذه إبراهيم مصطفى، وحذا حذوه في كثير من المسائل والقضايا النحوية، و تأثر به وعد أفكاره المنطلق الأساس لدراسته النقدية التجديدية.

وقد تلخصت رؤية مهدي المخزومي النقدية للنحو العربي في نقطتين اثنتين:

1-إلغاء نظرية العامل.

2-تحديد موضوع الدرس النحوي.

وفي هذا الصدد يقول المخزومي: «ولن يتم هذا الإصلاح فيما أرى إلا بتحقيق هاتين الخطوتين:

الأولى: أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي، ونعين نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه»[2].

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 42.

[2]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2، 1986، ص ص 15-16.

2-1 إلغاء نظرية العامل

قد مرّ معنا أن القول بإلغاء نظرية العامل هو قول أغلب النحاة المجددين إن لم نقل جميعهم، والمخزومي واحد منهم بل كان أشدهم رفضا للعامل النحوي، فقد أقام دراسته النحوية على أساس نقد أعمال النحاة، ومناقشة أحكامهم التي أقاموها على أساس فكرة العامل.

جاء في مقدمة كتابه " في النحو العربي نقد وتوجيه" :« فقد حاولت في هذه الفصول- ما وسعني ذلك- أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة – رحمهم الله- قد جعلوا من هذا المنهج منطلقا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين»[1].

وما ذكره المخزومي وجيه، فإن الدارس للنحو العربي القديم يجد مدى ولوع النحاة بنظرية العامل ولوعا شديدا فجعلوا لكل أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملا مؤثرا فيه من فعل أو اسم أو حرف، وجعلوا لتلك العوامل قدرة على إحداث الآثار الإعرابية كالمؤثرات الطبيعية الحقيقية في المادة، مع أن الألفاظ اللغوية لا قدرة لها في أنفسها على إحداث أي أثر في الكلام ، قياسا وتشبيها لها بالعوامل الطبيعية، وإذا لم يجدوا العامل المؤثر في بعض أجزاء الجملة اخترعوا عاملا وهميا، وسموه مضمرا أو محذوفا أو مقدرا كالعامل في المبتدأ والفعل المضارع المجرد، جاء في شرح المفصل لابن يعيش: « وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنىً، ثم اختلفوا فيه، فذهب بعضهم

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 16.

إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية، وقال الآخرون: هو التعري، وإسناد الخبر إليه»[1].

وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذلك رفع خبرٍ بالمبتدا[2]

وكقوله أيضا في رافع الفعل المضارع وهي التجرد:

ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصب أو جازم كتسعد[3]

كما رفض المخزومي تعليلهم للأحكام النحوية بالعلل الفلسفية مثل قولهم: إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لأن الفعل عامل فيه، والمؤثر يجب أن يتقدم على المتأثر به.

وهذا حكم عقلي لا لغوي، وكقولهم: لا يجتمع عاملان على معمول واحد في نحو قولنا: ضربت و أكرمت زيداً، وخلقوا بابا أسموه باب التنازع، وكقولهم أيضا: لا يعمل الفعل في الاسم ومضمره معا في نحو قولنا: زيدا ضربته، فقدروا محذوفا يفسره المذكور، وقالوا بباب الاشتغال، ونحو ذلك من العلل الفلسفية والعوامل المنطقية.

وقد تتبع مهدي المخزومي تلك العيوب التي وقعت في أبواب أو مسائل من النحو، وأحصى الكثير منها، و توفّر عليها درسا وتحليلا وموازنة بين المذاهب والآراء وخرج من تلك الآراء بملاحظات وآراء قيمة مبنية على حلول لغوية، بعيدة عن التمحلات الفلسفية ، والعوامل المنطقية التي وقع فيها النحاة، لأنه إذا بطلت فكرة العامل كما يقول المخزومي« بطل كل ما يبنى عليه من تقديرات متمحلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال، ثم

---

[1]– موفق الدين أبو البقاء ابن يعيش الموصلي ، شرح المفصل للزمخشري ، تح: ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص 223.

[2]– محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، متن ألفية ابن ملك في النحو والصرف، دار ابن حزم، لبنان، ط1، ص 28.

[3]– ابن مالك ، متن الألفية ، ص 123.

بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل إلى غير ذلك من أحكام عقلية لا تنطبق على أصول اللغة»[1].

وإذا كان الأمر كذلك وهو كذلك، فإننا سنختار نموذجا من دراسة المخزومي النحوية يعبر عن رفضه لفكرة العامل، وليكن على سبيل المثال: باب التنازع.

-تنازع الأفعال:

التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: ضربت وأكرمت زيدا، فكل من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية[2] .

وفي التنازع نوعان مختلفان:

أولهما: أن يكون الاقتضاء واحدا، كأن يحتاج كل من الفعلين: إلى فاعل واحد، أو إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾(**الكهف 96)**. وقوله تعالى ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾(**الحاقة 19)**.

وثانيهما: أن يختلف الاقتضاء، كأن يقتضي الأول فاعلا والثاني مفعولا مثلا، نحو: ضربني وضربت زيداً[3].

هذا خلاصة ما قرره النحاة في هذه القضية بغض النظر عن الخلاف الموجود في الأحق بالعمل، هل الفعل الأول لسبقه أو الثاني لقربه.

ولم يكن هذا الباب ليكون مشكلة – كما يرى المخزومي–لو أن النحاة كانوا ينهجون في دراستهم نهجا لغويا بعيدا عن التمحلات الفلسفية التي تجافي طبيعة هذا الدرس، لأن اللغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر من فعلين مشكلة إذا دعت الحاجة إلى اجتماعها

---

[1]– مهدي المخزومي، في النحوالعربي نقد وتوجيه، ص 16.

[2]–بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 1964م،ج1، ص 545.

[3]– ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 164.

ولا ترى في تقديم الفاعل على الفعل محذورا إذا كان تقديمه يحقق غرضا اقتضاه الكلام وتطلبته ملابسات القول وحال الخطاب[1].

فأي ضير في تعدد الفعل في نحو قولنا:ضربت وأكرمت زيدا مادام أن النحاة كانوا قد أجازوا تعدد الخبر وهو مسند أيضا، وذلك كقوله تعالى

﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦﴾(البروج 14-16)، فالمسند إليه في هذه الآية واحد، وهو (هو)، وقد أسند إليه الغفور، والودود، وذو العرش ، وفعال[2].

وقد يتعدد المسند إليه والمسند واحد كأن يقال: خالد وبكر قائمان، وخالد وبكر وعمر قائمون، فالمسند إليه هنا متعدد، والمسند واحد[3].إلى غير ذلك من الحجج التي رد بها المخزومي على النحاة.

إذن فليس بدعا أن يجتمع في جملة واحدة فعلان، أو أكثر من فعلين يسندان إلى فاعل واحد، وليس صحيحا أن المسند إليه أو الفاعل لأحدهما لا لكليهما، كيف ذاك والفعلان كلاهما له ومن فعله، فقولنا: دخل وجلس خالد، جملة فعلية فيها فعلان وفاعل واحد، وكان هذا الفاعل قد أحدث الفعلين جميعا، وإذا كان ذلك، وهو كذلك فليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل.

2-2 الجملة عند المخزومي هي موضوع الدرس النحوي

يرى مهدي المخزومي أن النحاة القدامى لم يدركوا موضوع دراستهم،ولا عرفوا حدود تخصصهم، ولذلك فاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة،ولم يلتفتوا إلى أهميتها، وإلى عمق الصلة بينها وبينه،واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات

[1]- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 161.

[2]- ينظر: المرجع نفسه ، 161.

[3]- المرجع نفسه، ص 162.

في بعض كتأثير الحرف في الاسم والفعل ،فيما كانوا يزعمون ،وتأثير الفعل في الاسم ، وتأثير الاسم في الاسم ونحو ذلك مما عجّت به كتب الصناعة النحوية.

وموضوع الدرس النحوي عند المخزومي هو الجملة أي الكلمة مؤلفة من غيرها،وتدرس الجملة من حيث نوعها ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير،أو ذكر وحذف ،أو إضمار وإظهار و من حيث ما يطرأ عليها (أي الجملة) من استفهام أو نفي أو توكيد كل هذا مما يرتبط ارتباطا بموضوع الدرس النحوي،لا يصح إغفاله أو إهماله.

وفي صدد بيان هذه الفكرة،يقول المخزومي في مقدمة كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) :« والدرس النحوي كما ينبغي أن يكون إنما يعالج موضوعين مهمين،لا ينبغي أن يفرّط الدارسون في واحد منهما لأنهما معا يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها.

-**الموضوع الأول:** الجملة من حيث تأليفها ونظامها ،ومن حيث طبيعتها ومن حيث أجزاؤها ،ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير ومن إظهار وإضمار

-**الموضوع الثاني:** ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض ،كالتوكيد وأدواته والنفي وأدواته والاستفهام وأدواته،إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات ،والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول»[1].

ولنتأمل قوله:«...لأنهما معا يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها » هو يرد بهذا الكلام على القدامى في فصلهم علم المعاني عن علم النحو، وهذا يلتقي تماما مع قول أستاذه إبراهيم مصطفى كما رأينا سابقا« وفصلوه علم المعاني عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة...»[2]

[1]- مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه،ص ص 17-18.

[2]- إبراهيم مصطفى إحياء النحو، ص 58.

ومن أجل ذلك الفصل كان النحاة يتخبطون في دراستهم النحوية فلم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث، بحيث تضم إليها دراسة الجملة ،وأحوالها المختلفة،ودراسة الأساليب التي لا غنى عنها في دراسة أية لغة، كأسلوب الاستفهام وأسلوب النفي وأسلوب التوكيد وغيرها مما يتوقف معرفته على معرفة الجملة ،لأنه من عوارضها يقول المخزومي« والنحاة -كما نعلم- لم يكن لديهم أية فكرة عن أسلوب الاستفهام مثلا ، لم يفردوا له بابا على حدة،ولكنهم بحثوا في الاستفهام بحثا عابرا مفرقا،لا يمكن أن يصل بنا إلى معرفة الاستفهام بوصفه أسلوبا لغويا، وإذ وصل بنا الكلام إلى هذا الحد كان لابد لنا من أن نصحح نهج القدماء ،ونعيد إلى هذه الدراسة اعتبارها الذي جار عليه تعنت النحاة وتمحلهم وجهلهم موضوع دراستهم،وانتهاجهم منهجا غريبا بعيدا كل البعد عن منهج هذه الدراسة»[1].

وإذا تقرر ذلك عرفت الفرق بين دراسة القدامى ودراسة المخزومي، فالنحاة القدامى كانت نظرتهم للجملة منصبة على الجانب الشكلي من حيث بنياتها ومكوناتها، أما المعاني الطارئة على الجملة فليست من صميم بحثهم ،بل استقلت دراستها عند علماء آخرين عرفوا بعلماء المعاني.

وأما دراسة المخزومي فكانت منصبة على الجانبين معا،على الجانب الشكلي وعلى الجانب المعنوي ،وهذا الأخير المتمثل في ربط النحو بالمعنى كما دعا إلى ذلك المخزومي وسائر النحاة المجددين.

وإذا كان ذلك كذلك، فهل هذا يعني أن النحاة كانوا على جهل بالمعاني التي كانت تعتري الجملة؟

الجواب:لا بل إن النحاة كانوا على دراية بدلالات التراكيب والجمل ، وإنما الذي عناه المخزومي هنا وكذلك سائر المحدثين هو منهجهم في الدراسة النحوية المعتمد أساسا على

[1]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ص 34–35.

الشكلية ،بسبب انشغالهم ، بنظرية العامل التي أوقعتهم في تفسيرات وتأويلات متحملة ليست من طبيعة اللغة وروحها ،بل هي إن صح التعبير تفسيرات عقلية منطقية.
وقد أفاض المخزومي حديثه عن الجملة وأقسامها وأساليبها ودلالتها معيدا النظر في بعض المفاهيم التي ارتبط فيها القدامى ومستفيدا بما قدمه علماء المعاني من دلالات في دراستهم لأساليب التراكيب النحوية والتركيب اللغوية ولولا ضيق هذا المختصر لتعرضنا لبعض منها، لنقف على حقيقة هذا الأمر بجلاء ووضوح، نعني ربط علم النحو بالمعاني ،لكن حسبنا في هذا المقام ما ذكرنا.لأن غرضنا في هذا المبحث التنظير للدراسة النحوية عن المحدثين،وليس تحليل القواعد النحوية والأساليب النحوية هو المقصود في حد ذاته.

3- محاولة شوقي ضيف

تعد محاولة شوقي ضيف في تيسير النحو العربي وتجديده محاولة بارزة وجريئة تستحق الثناء والتقدير، لذلك أردنا أن نبين إسهام هذا الباحث المرموق في هذا الميدان ونسعى إلى تسليط الضوء على هذه المحاولة ونبين أهم النقاط التي جاء بها شوقي ضيف في مجال تجديد النحو.

وقد بدأت محاولة شوقي ضيف لتيسير النحو عند تحقيقه لكتاب الرد على النحاة لا بن مضاء القرطبي، حيث زود الكتاب بمدخل طويل قدم من خلاله منهجا جديدا لتيسير النحو على الناشئة والدارسين، وبدا متأثرا جدا بفكر ابن مضاء ، حيث عد محاولة هذا الأخير أهم مصادره في التيسير، فهو يستشهد بهذه المحاولة في مواضيع كثيرة من كتبه ويدعوا إلى الأخذ منها في عملية التيسير.

وسنعرض فيما يأتي من حديث أهم الأسس التي بنى عليها شوقي ضيف منهجه في تجديد النحو وتسيره.

3-1جهود شوقي ضيف في مدخل كتاب الرد على النحاة

صدر شوقي ضيف كتاب(الرد على النحاة) بمدخل طويل ، يعده الدارسون تلخيصا وافيا لما جاء به ابن مضاء في الكتاب من أسس تسيير النحو العربي ورفضا لكثير من قواعده، حيث قام شوقي ضيف بتحليل آراء وأفكار ابن مضاء وقام بتأييدها في مجملها يقول: « وقد فصلت القول في ذلك بمدخل الكتاب ،وهو مدخل طويل تحدثت فيه عن ابن مضاء ومصنفاته.....وحللت آراء ابن مضاء فيه تحليلا موضحا دعوته إلى إلغاء نظرية العامل في النحو وما يتصل بها من العوامل المحذوفة والعلل والأقيسة والتمارين غير العملية مما لا يفيد شيئا في صحة النطق وسلامتة»[1].

وفيما يلي أهم الأسس التي استلهمها شوقي صيف من فكر ابن مضاء وضمنها في مدخل الرد على النحاة:

3-1-1 إلغاء نظرية العامل

تعد نظرية العامل الأساس الذي بني عليه النحاة قواعدهم النحوية ، وهي أيضا الأساس الأول الذي ثار عليه ابن مضاء ودعا إلى هدمه وإلغائه،لأنها لا تفيد النحو والنحاة بشيء في زعمه يقول : « وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف في النحو ما يستغني النحوي عن وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفضي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفضي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا(ضرب زيد عمرا)أن الرفع الذي في زيد ، والنصب الذي في عمر إنما أحدثه ضرب....وذلك بين الفساد »[2].

---

[1]– أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان ابن مضاء، الرد على النحاة،تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر ط2، 1982م، المدخل، ص4

[2]– أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان ابن مضاء، الرد على النحاة ، ص4.

فقد أزرى ابن مضاء على نظرية العامل ودعا على إلغائها من أساسها لأنها قامت بتعقيد النحو ولا تخدم التيسير في شيء ، بل إنها تحط كلام العرب عن رتبة البلاغة في زعمه، ويؤيد شوقي ضيف هذا الزعم فيقول: «أليست فكرة العامل هي التي تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزا. ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها، ويخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب ،وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ في التعبير »[1].

وبعد هذا التأييد يعرض شوقي ضيف لتقسيم ابن مضاء للعوامل المحذوفة التي استدل بها على فساد نظرية العامل وهي ثلاث أقسام[2]:

-قسم حذف لعلم المخاطب به قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (**النحل: 30**) يعني أنزل خيرا.

-وقسم حذف ،والكلام لا يفتقر إليه :مثل (أزيدا ضربته) فإن النحاة يقدرون عاملا محذوفا عمل النصب في (زيدا) وهو عامل يفسره المذكور على نحو ماهو معروف في باب الاشتغال .

ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه ويرى أن ما دفع النحاة إلى ذلك هو قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل مفادها أن(كل منصوب لا بد له من ناصب) .

-أما القسم الثالث من العوامل المحذوفة فقد وصفه شوقي ضيف بأنه أكثر تعنّتا من القسم الثاني ، إذ نرى النحاة يقدرون عوامل محذوفة في عبارات ،لو أنها ظهرت لتغير مدلول الكلام ،كتقديرهم في باب النداء أن المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف

[1]-المرجع نفسه المدخل، ص26

[2]- ابن مضاء، الرد على النحاة ، المدخل، ص ص26-27.

تقديره(ادعوا) ولو قال المتكلم (أدعوا عبد الله) بدلا من (ياعبد الله) لتغير مدلول الكلام وأصبح خبرا بعد أن كان إنشاء.

فهاته العوامل الثلاث أكبر دليل على فساد نظرية العامل لأن اهتمام النحاة بها جعلهم يهملون جانب المعنى ، ففضلا على أن هاته النظرية تسهم في تعقيد النحو العربي إلا أنها تؤدي إلى إفساد الأساليب البيانية أيضا.

3-1-2 إلغاء العلل الثواني والثوالث:

إن البناء النحوي كما هو معلوم قد اعتمد منذ نشأته على تعليل الأحكام النحوية منذ عهد الخليل و سيبويه إلا أنها كانت عند الخليل ذات فائدة تعود على النحو كما يرى شوقي ضيف:« تسيل علل الخليل وتعليلاته .... ولا نغلوا إذا قلنا أنها كانت أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد»[1]، ثم أخذ النحاة من بعد الخليل يغالون في التعليل ،فراحوا يغوصون في البحث عن كوامن العلل، وكثر الجدل والنقاش بينهم فيها ،حتى أن البعض منهم أفرد لها مصنفات خاصة مثل(الإيضاح في علل النحو) للزجاجي.

إن الإيغال في التعليل عند النحاة وكثرة عللهم في نظر شوقي ضيف أخذت «تخرج عن الغاية في النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية ،وهي فلسفة في جمهورها غير عملية،وليس وراءها أي طائل نحوي»[2].

وتعد العلل الثواني والثوالث الأساس الثاني الذي دعا ابن مضاء إلى إلغائه من أجل أن يخلص النحو العربي من التعقيد ويريح النحاة منه،وأيده في هذه الفكرة شوقي ضيف يقول ابن مضاء:«ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث،وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل،فيقول :ولم رفع الفاعل؟ فالصواب

[1]–شوقي ضيف، المدارس النحوية،دار المعارف، مصر، ط7، دت، ص 51.

[2]–ابن مضاء، الرد على النحاة، ص37

أن يقال: كذا نطقت به العرب....ولو أجبت السائل بأن تقول له:للفرق بين الفاعل والمفعول ،فلم يقنعه ،وقال:فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له:لأن الفاعل قليل،فلا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة ،فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل،وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول،ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ،ويكثر في كلامهم ما يستخفون،فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ صح عندنا الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم»[1].

وقد تأثر شوقي ضيف بابن مضاء في هذا الجانب ودعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ،فهو يقر بالعلل الأولى فقط ويراها العلل التي يحتاجها متعلم النحو حتى يقف على الحكم الإعرابي للفاعل لأن « بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب»[2].

أما العلل الثواني والثوالث فلا ضرورة لهما في تعلم النحو لأنهما تقومان على الظن والتخمين لذلك دعا إلى إلغائهما شأنهما في ذلك شأن نظرية العامل يقول: «فإن في هذه العلل قدرا لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأولى،التي تجعلنا نعرف مثلا أن كل فاعل مرفوع،أما ما وراء ذلك من العلل الثواني والثوالث، فحري بنا أن نحطمه تحطيما،كما حطمنا نظرية العامل»[3].

فهذا تأكيد من شوقي ضيف على ضرورة إلغاء العلل الثواني والثوالث لأنه لا فائدة علمية ترجى منها،على عكس العلل الأولى التي لا يمكن الاستغناء عنها في تعلم النحو.

---

[1]– ابن مضاء ،الرد على النحاة، ص36.

[2]–المرجع نفسه، 131.

[3]– المرجع نفسه ، ص36.

3-1-3 إلغاء القياس

لم يكتف ابن مضاء بإلغاء العامل والعلل الثواني والثوالث ،بل أضاف إلى ذلك إلغاء القياس ، وقد وافقه شوقي ضيف وحذا حذوه في هاته المسألة أيضا إذ نجده يقف عند الأمثلة التي قدمها ابن مضاء ليبيّن فساد القياس منها تعليلهم لإعراب الفعل المضارع فإنهم يذهبون إلى أنه أعرب لقياسه على الاسم:فالاسم أصل في الإعراب، والفعل فرع فيه، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلتين[1]:

الأولى:أن يكون شائعا فيتخصص مثل الأسماء، فإن كلمة (رجل) لا تصلح لجميع الرجال فإذا قلت(الرجل) اختص الاسم بعد أن كان شائعا،وهذا نفسه نراه في الفعل المضارع، فإن كلمة (يذهب)تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلنا(سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعا.

والعلة الثانية: هي لام الابتداء،إذ تدخل على المضارع كما تدخل على الاسم ،فتقول(إن زيدا ليقوم) كما تقول(إن زيدا لقائم)،وهاتان العلتان تتيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب.

وهذا كله مردود وباطل في نظر ابن مضاء إذ يراه إغراقا في التفسير وبعدا في التقدير فكيف يكونالإعراب أصلا في الأسماء وفرعا في الأفعال المضارعة؟ إن المعقول أن يكون أصلا فيهما جميعا،لأن لكل من الاسم والفعل المضارع أحوال متعددة مختصة به لا تعرف إلا من خلال الإعراب، فلا داعي لأن نجعل الإعراب أصلا في الاسم وفرعا في الفعل لأنه أصل فيهما جميعا، بل إن خيرا من ذلك أن نقول «إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد ،ومعنى ذلك أنه خير أن نصف أحوال الأشياء في

[1]– ابن مضاء ،الرد على النحاة ، ص 38.

نفسها،ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال،ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها، لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نقيمها، ولا داعي لها»[1].

وبعد هذا التفصيل يعلق شوقي ضيف على ذلك معلنا تأييده الكامل لما جاء به ابن مضاء في إلغاء القياس فيقول:«والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه حتى يشك في قيمة كل ما وضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم وقد يدخله القياس....ويدخل الإنسان في أثناء ذلك في فيضان من الفروض والأوهام وأكبر الظن أن هذا ما جعل ابن مضاء يحس إحساسا عميقا بوجوب نفي العلل والأقيسة في النحو ورفضها رفضا باتا»[2].

« ومن أجل هذا كله نثني على هذا الصوت الأندلسي الذي انبعث في القرن السادس للهجرة يهتف نحو الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية عن النحو فإن فيها فسادا واضطرابا كثيرا وإنه ليهتف أيضا نحو العامل عن النحو ،فقدأتعب هذا العامل النحاة والنحو»[3].

ففي هذا القول نجد أن شوقي ضيف يمدح ويثني على كل ما دعا إليه ابن مضاء بل إنه يدعوا ويؤكد على ضرورة إتباع مسلكه يقول: «وإنه لحري بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسرا،ولن يكلفنا ذلك جهدا ،فقد مهد ابن مضاء الطريق أمامنا»[4].

---

[1]– ابن مضاء ،الرد على النحاة ، ص40.

[2]–المرجع نفسه ، الرد على النحاة، المدخل، ص41

[3]– المرجع نفسه، المدخل، ص ص44–45.

[4]–المرجع نفسه، المدخل، ص ص47–48.

ونتيجة لذلك عقد شوقي ضيف مبحثا خاصا في مدخل الكتاب بعنوان (حاجة النحو إلى تصنيف جديد) متعمدا في ذلك على مبدأين هما: الانصراف عن نظرية العامل،ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات.

3-2 جهود شوقي ضيف من خلال كتابه (تجديد النحو)

يعد كتاب تجديد النحو تطبيقا علميا للاقتراحات التيسيرية التي ضمنها شوقي ضيف في مدخل الرد على النحاة ومن أهم هذه الاقتراحات نذكر:

3-2-1 إعادة تنسيق أبواب النحو

لعل أهم ما دعا إليه شوقي ضيف في مشروعه التجديدي في هذا الكتاب هو إعادة تصنيف أبواب النحو وتنسيقها تنسيقا دقيقا لا يقوم على فكرة العمل والعامل «وإنما يقوم على المجانسة بحيث تجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة »[1]، لأن صعوبة النحو في نظره تكمن في اضطراب الأبواب في الكتب النحوية وعدم التنسيق فيما بينها «وما دمنا قد تخلصنا من هذه النظرية ،فقد وجدت أمامنا الفرصة لتسوية أبواب النحو على الصورة التي نريدها»[2].

فالنحو ليس صعبا من حيث هو وإنما الصعب فيه هو طريقة تصنيفه «فإن الحالة الواحدة، لا تجدها في مكان بعينه، وإنما تجدها في أمكنة متفرقة،وقد كان لنظرية العامل التي ألغاها ابن مضاء شأن في هذه البعثرة»[3]،«وإن هذا التصنيف الجديد للنحو على قاعدة أحوال الكلمات لا على قاعدة العوامل ليلغي حقا كثيرا من أبواب النحو وفصوله»[4].

---

[1]-ابن مضاء، الرد على النحاة، المدخل، ص50

[2]-المرجع نفسه، المدخل ص55

[3]-المرجع نفسه، المدخل ص55

[4]-المرجع نفسه، المدخل، ص50.

حيث ألغى شوقي ضيف في هذا التقسيم ثمانية عشر بابا من أبواب النحو نذكر على سبيل المثال باب كان وأخواتها،باب ظن وأخواتها،باب التنازع وباب الاشتغال وباب الصفة المشبهة....الخ

وهذا الإلغاء لا يعني إخراجها من كتب النحو وإنما دمجها في أبواب أخرى يراها شوقي ضيف الأحق بها والأنسب لها.

مثل أبواب (كان وكاد وظن وأعلم) التي انتقلت إلى باب المفعول به على اعتبار أنها أفعال تامة ومرفوعها فاعل ومنصوبها حال أو مفعول ،وفقا لنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمل شوقي ضيف لم يقتصر على تنظيم النحو على مستوى الأبواب فقط كما أشرنا آنفا، وإنما اعتنى أيضا بتنسيق الباب الواحد ولمّ أشتاته من الأبواب الأخرى يقول:«أن الباب الواحد نفسه يجب أن ينسق تنسيقا داخليا،بحيث تجمع فيه كل صيغه وصوره»[1].

ويعطي مثالا على ذلك بباب التمييز ،فيرى أن النحاة يفتحون له بابا خاصا في كتب النحو،ولكنهم لا يجمعون فيه كل صوره ثم يسترسل في الحديث عن هذه الصور ويدعو إلى جمعها في باب التمييز حتى يفهم الباب ولا يمزق هذا التمزيق في كتب النحو[2].

3-2-2 إلغاء الإعرابيين التقديري والمحلي

من أهم ما دعا شوقي ضيف إلى إلغائه من النحو لأجل تسييره الإعراب التقديري والإعراب المحلي مستضيئا في ذلك بآراء ابن مضاء القرطبي في رده على النحاة.

فحسب شوقي ضيف لا داعي لأن يقال في مثل (جاء الفتى):الفتى فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع ظهورها التعذر،بل يكفي أن يقال:الفتى فاعل فحسب.

---

[1]- ابن مضاء، الرد على النحاة، المدخل، ص53

[2]-ينظر المرجع نفسه، المدخل ص 54

ولا داعي أن يقال في مثل (هذا زيد) هذا مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، بل يكفي أن يقال:(هذا) مبتدأ فحسب، وبالمثل لا داعي لأن يقال في مثل:(زيد يكتب الدرس) إن جملة يكتب الدرس في محل رفع خبر لزيد،بل يكتفي بأن يقال إنها خبر لزيد، أي نعين وظيفة الجملة دون ذكر محلها من الإعراب[1].

هذه أهم الأسس التي جاء بها شوقي ضيف في تجديد النحو، إضافة إلى وضعه تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو، وحذفه زوائد كثيرة لا تخل بالقواعد العامة كل ذلك لغرض التيسير والتبسيط.

4 -النحو عند تمام حسان

لعل الكلام عن تمام حسان يختلف عن سابقيه الذين سبق ذكرهم، لغرابة أفكاره التي كان يتسم بها في بداية أمره، كما أفصح هو عن ذلك في مقدمة كتابه اللغة العربية معناها ومبناها :« ولقد أشفقت أول الأمر على ما يدور في رأسي من أفكار المنهج الوصفي أن تهب عليها رياح اللوائح والسلطة الرسمية ومطالب تنشئة الطلاب في النحو العربي التقليدي تنشئة تؤهلهم بعد قليل لأن يعلموا هذا النحو في مدارس الدولة على الطريقة التي ألفتها هذه المدارس منذ نشأتها في ظل التقاليد»[2].

وإذا كان النحاة الأولون قد انطلقوا في دراستهم النحوية من التراث ومحصوا ما فيه فليس الأمر كذلك عند تمام حسان على إطلاقه، فهو وإن عاد إلى القديم، وهذا الأمر لا بد منه فإن من أفكاره الشيء الجديد الذي لا نجده في تراثنا عموما وعند النحاة المحدثين خصوصا وبتعبير آخر فقد تأثر تمام حسان في دراسته النحوية بالمناهج اللسانية الغربية

[1]–ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، مصر، ط6 ص ص 23–24.

[2]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1994م، ص 8.

وعلى رأسها الوصفية التي اتخذها أساسا في إعادة قراءة النحو العربي وتفسيره تفسيرا يتماشى وروح التجديد الحديث.

ومن أهم الأفكار التي قدمها تمام حسان في سبيل تطوير النحو العربي ما يلي:

1-النحو العربي من المعيارية إلى الوصفية

2-من نظرية العامل إلى نظرية القرائن

3-نظرية القرائن

وسنعرج في هذا العنصر على أهم الأفكار والأسس التي بنى عليها تمام حسان منهجه النحوي، ولكن ذلك على سبيل الإجمال لا التفصيل لأن غرضنا الأساس في هذا الفصل هو وضع وطاء نظري للدرس النحوي الحديث.

4-1 النحو العربي من المعيارية إلى الوصفية

تعد أهم القضايا التي شغلت تمام حسان، فمعظم البحوث التي قدمها ناقش فيها هذه القضية وتأثيرها على النحو العربي قديما « فإنه يعتبر المعيارية الداء الذي أصاب النحو العربي ويشتكي منه معظم الدارسين له، وجعلت منه ميدانا يصعب اقتحامه حتى إن حدث ذلك، كان التعامل مع القضايا النحوية في غير الوجه الذي يرتضيه البحث العلمي، لأن ذلك سيرتبط بالمسائل الفرعية لا الأصول التي يجب على الدارسين أن يهتموا بها، كونها ما تجعل تلقي الدرس اللغوي جله والنحو على وجه الخصوص خاليا من الشوائب التي تشوبه »[1].

من هنا جاءت محاولة تمام حسان توجيه الدرس النحوي العربي إلى الوصفية وفيا في ذلك للمناهج الغربية التي تكون في كنفها، وفي هذا الصدد يقول:« فقد اتجهت نفسي إلى

[1]- عبد الحليم معزوز، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح، دراسة أبستمولوجيا في المرجعية والمنهج أطروحة دكتوراه، إشراف: عز الدين صحراوي، جامعة باتنة1 كلية اللغة والأدب والفنون، 2017 ص 97.

دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادو تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أغراضه، فتكلموا في جزيئات النحو، لا في صلب المنهج وشتان بين من ينقذ أجزاء المادة و بين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها»[1].

وإذا كان النحو العربي نحوا معياريا، والمعيارية ترتبط في أساسها بمبدأ الخطأ والصواب، فإن هذا « يجعل مجال البحث اللغوي متحجرا عاجزا عن الإبداع والتوسع في عرض مختلف القضايا، وتعظم الخطورة إذا ارتبط ذلك بالبحوث اللغوية لأنها بذلك قد تقصي العديد من الاستعمالات التي قد تصور لنا وقائع وظواهر لغوية تعكس ثراء حضاريا يمكن الاستفادة منه إذا نظرنا إلى اللغة نظرة وصفية»[2].

ويرى تمام حسان أن المعيارية في النحو العربي كانت شيئا حتميا أملته الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية عند العرب، وذلك أن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها هي « ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا»[3].

ومن ثم وجدنا القواعد النحوية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع من كلام العرب، بل كانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حيل التخريج والتأويل والتعليل، فإذا لم يأت لهم ذلك قالوا في المسموع يحفظ ولا يقاس عليه.

---

[1]– تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001م، ص 11.

[2]– عبد الحليم معزوز، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح، ص 99.

[3]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 13.

وكان هذا النهج الذي انتهجه الأسلاف في دراستهم النحوية غير صحيح في نظر تمام حسان لكونه أثقل كاهل النحو العربي بسبب التأويلات المتعسفة التي وقع فيها النحاة والتي لم تكن لتكون لو أن النحاة كانوا ينهجون نهجا لغويا بعيدا عن تلك التعليلات الفلسفية التي تنافي روح اللغة وطبيعتها، كما أن منهجهم المعياري أهدر العديد من النصوص اللغوية التي اعتبروها خارجة عن دائرة الفصاحة.

من هذا كله رفض تمام حسان المعيارية ليأتي مكانها بالوصفية التي تنظر إلى اللغة على أنها:« جهاز متحرك يخضع للوصف في إحدى مراحله يتطور ويتحرك مع الزمن فيحتاج بعد تطوره إلى تجدد وصفه في حالته الجديدة، وبهذا لا يسمح المنهج الوصفي للنحو أن يتجمد في مكانه محاولا أن يوقف تطور اللغة ويجمدها على حالها، وهيهات فإن القوانين الاجتماعية أقوى من قواعد النحو ومن أماني رجال النحو»[1].

إذا تبين ذلك فإن وصفية تمام حسان تقوم على أساسين:

1-أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة، فلا يخلط في دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها.

2-أن يعنى في هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور هذه اللهجة[2].

فمن خلال كل هذا يمكن القول :إن بروز المعيارية في النحو لم يأت من قبل النحاة بل أتى بفعل تلك المؤثرات لأن النحو في مجمله معياريا غايته دفع اللحن الذي بدأ يشيع على ألسنة الموالي وبعض العرب كما ذهب في ذلك تمام حسان ولكن القول بغلبة النزعة المعيارية لا يعني خلو النحو العربي من بعض الملامح الوصفية التي تتمثل في رحلة

[1]- تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007، ص ص 13- 14.

[2]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 13.

النحاة إلى البادية ومشافهتهم الأعراب وتحديدهم البيئة الزمانية والمكانية لدراسة اللغة وهذا ما أقر به تمام حسان.

وفي ظننا أن مبحث الوصفية والمعيارية عند تمام حسان يقودنا إلى الحديث عن الأصول النحوية – السماع والقياس– وما كان عليه نهج البصريين والكوفيين في الأخذ بهما، فلقد كان البصريون متشددين في السماع والقياس، ولا يأخذون إلا بالأغلب المطرد وما عدا ذلك عدوه شاذا وخروجا عن القاعدة، على عكس الكوفيين الذين توسعوا في الرواية والسماع وقاسوا على المطرد والناذر معا، وفي هذا الصدد يقول أحمد أمين:

« البصريون كانوا أكثر حرية وأقوى عقلا، وأن طريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانا على اللغة، وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراما لما ورد عن العرب ولو موضوعا فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، والكوفيين يريدون أن يضعوا قواعد الموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا حتى الموضوع»[1].

ومن هذا التفصيل يتضح لنا أن منهج تمام حسان يلتقي مع منهج الكوفيين في دراسة النحو العربي.

4-2 من نظرية العامل إلى نظرية القرائن

المعروف عند الباحثين كما رأينا أن النحو العربي قام على أساس نظرية العامل، التي جعلها النحاة منطلقا لدراستهم النحوية، وكذا تفسير العديد من الظواهر اللغوية، والمعروف كذلك عند النحاة أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فالنحويون قديما لاحظوا التبدلات التي تحدث على الكلمة، فمرة ترد مرفوعة ومرة منصوبة، ومرة مجرورة وهكذا، فتأكدوا أن

[1]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1987م، ج2، ص 301.

لذلك سببا هو العامل، وفي بيان هذه الفكرة يقول أبو علي الفارسي: « الإعراب أن تختلف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل»[1].

ويقول ابن الأنباري:« أما الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا»[2].

وقد أشار تمام حسان إلى هذه الفكرة في كتابه (مناهج البحث في اللغة) قال ما نصه:«فقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية أو بعبارة أخرى باعتباره مناط التعليق وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي»[3].

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للنحاة القدامى، فإن تمام حسان أبى أن يكون الأمر كما قالوه، نعني أن العامل هو الأساس الوحيد في تفسير العلاقات النحوية، فإن هذا في نظر تمام حسان بحث قاصر بالنسبة لنظام اللغة المتشابك، كما رفض أيضا أن تكون العلامة الإعرابية قرينة وحدها لتحديد المعنى كما نص على ذلك القدامى، بل هي في نظره ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح. فإن الإشكال المطروح: هل نظرية القرائن هذه تعد حلا أخيرا لتفسير الظواهر النحوية؟ وقبل ذلك ماهي نظرية القرائن؟ وما هي هذه القرائن التي اعتمد عليها تمام حسان في رؤيته النقدية؟ وسنجيب عن هذا الطرح في عنصر القرائن.

---

[1]–أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الإيضاح العضوي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط2، 1969، ص 73.

[2]– أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد البيطار، مطويات المجمع العلمي العربي، دمشق، دت ، ص 14.

[3]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص 206.

3-4 نظرية تظافر القرائن

تعد القرائن في النحو العربي عمود ارتكاز في تحليل الظواهر اللغوية وتفسير النصوص، وعاملا مهما في فهم بنية الكلام، وهي نظرة قديمة وحديثة في نفس الوقت قديمة في التناول وحديثة في اصطلاح المنهج العلمي الذي أتى به تمام حسان، هذا الأخير الذي ارتبط مصطلح القرائن به ارتباطا وثيقا فكلما ذكرت القرائن إلا وتبادر اسم تمام حسان إلى الذهن مباشرة، فقد جعل تمام حسان من تظافر القرائن بديلا عن نظرية العامل في تفسير العلاقات النحوية.

-أنواع القرائن عند تمام حسان:

لعل أبرز تقسيم القرائن وأكثرها تفصيلا هو ما ذهب إليه تمام حسان فيقسم القرائن إلى قسمين[1]: قرائن معنوية وأخرى لفظية.

أولا: قرائن معنوية: « وتتمثل بالعلاقات السياقية، إذ تفيد معرفتها في تحديد المعنى النحوي»[2].

وبعبارة أخرى: القرينة المعنوية هي العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، وتضم هذه القرائن[3]:الإسناد،التخصيص، النسبة،التبعية،المخالفة.

ثانيا: القرائن اللفظية:

المقصود بالقرائن اللفظية في نظر تمام حسان مجموعة العلائق التي تؤدي إلى اتساق و انسجام التركيب اللغوي، العاملة على تماسكه، وربط أجزائه بعضها ببعض دون إخلال

---

[1]- ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ، ص ص 191 -231.

[2]- أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ص 14.

[3]-المرجع نفسه، ص 14.

بمعانيه، وأشهر هذه القرائن اللفظية [1]:العلامة الإعرابية،الرتبة، مبنى الصيغة،المطابقة،الربط ،التضام،الأداة،النغمة أو التنغيم

-نظرية تظافر القرائن

انطلق تمام حسان في نظريته " تظافر القرائن" من مفهوم القرينة القاطعة والقرينة غير القاطعة عند الأصوليين.

فالقرينة القاطعة في اصطلاح الأصوليين هي التي تشير إلى المراد ولا تقبل إثبات العكس، وهذا المفهوم للقرينة عندهم يمثله مفهوم القرينة بصفة عامة عند اللغويين أي كل ما يدل على المراد أو هي « الدلالة التي تمحص المدلول وتصرفه إلى المراد وتمنع غيره من الدخول فيه، فوجود القرينة عندهم يصرف المدلول إلى المراد ويمحضه له»[2].

أما النوع الآخر من القرينة عند الأصوليين هو القرينة غير القاطعة، التي تشير إلى المراد ولا تمحض المدلول له لأن دلالتها تحتمل إثبات العكس.

بمعنى أن القرينة عند الأصوليين قد تكون مبينة للمدلول فلا يحتاج إلى ما يعين للوصول إلى الدلالة المرادة (القرينة القاطعة).

وقد تكون غير موضحة له فيحتاج عندئذ إلى ما يتضافر معها ويعين على الوصول إلى الدلالة (القرينة غير القاطعة).

وبهذا المفهوم الأخير نظر تمام حسان إلى القرينة، وخرج بنظريته الشهيرة " تضافر القرائن"، إذ إن« المعنى عنده يتحصل من عدة قرائن تمنحها الأنظمة اللغوية مجتمعة

[1]– أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط ، ص ص 15-16.

[2]– المرجع نفسه ،ص9.

كالنظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، فلا يمكن لقرينة واحدة أن توصل إلى المعنى النحوي، فكان لابد أن تتضافر معها قرائن أخرى»[1].

فالقرائن المختلفة إذن تتعاون فيما بينها وتتضافر على إيضاح المعنى وبيانه، فـــ« لا يمكن أن تصل قرينة من القرائن إلى قيمة تجعلها مستقلة بمفردها بالدلالة على باب نحوي من أبواب السياق، وليس من شأن النحو العربي أن يكوّن لإحداها ذلك الأمر مهما بلغت أهميتها في المعنى، ذلك أن القرائن جميعا يحكم استعمالها ظاهرة كبرى هي ظاهرة (تضافر القرائن) التي ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لقرينة واحدة أن تدل بمفردها على معنى معين»[2].

وحجته في ذلك أن « الإدراك الإنساني لا تسعفه القرينة الواحدة لأن من طبيعة القرينة أن تدخل في تحالف مع عدد من القرائن الأخرى يختلف كلما اختلف المدلول»[3].

فالقرائن في النحو عامل مساعد تتضافر فيما بينها وتعين على توضيح المعنى وتبيينه ولا يمكن لقرينة بعينها أن تغني لوحدها عن توضيح ها المعنى.

إذن فالمعاني النحوية يستدل عليها بطائفة من القرائن في نظر تمام حسان، فالفاعل يكون فاعلا لأنه[4]:

1-اسم قرينة البنية

2-مرفوع قرينة الإعراب

3-تقدمه فعل قرينة الرتبة

---

[1]-ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193، وتمام حسان، مقالات في اللغة والأدب،عالم الكتب القاهرة، ط1، 2006، ج1، ص ص 260- 261.

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

[3]- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب،عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ج1، ص 205.

[4]- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 261.

4-مبني للمعلوم قرينة البنية مرة أخرى

5-أسند إليه القيام بالفعل أو الاتصاف به قرينة الإسناد

فهاته القرائن اللفظية والمعنوية كلها أفادت في توضيح المعنى النحوي للفاعل وليست قرينة الإعراب وحدها.

ومما يجب التنويه إليه هنا أن النحويين القدماء قد تنبهوا لوجود هذه القرائن متضافرة في الفاعل أو وجود مثلها في المبتدأ أو المفعول أو غيرهما.

بمعنى أنهم« أدركوا حتمية اجتماع هذه القرائن للاستدلال على المعنى النحوي فهي السبيل التي توصل إلى معرفة الأبواب النحوية، ويتضح ذلك من خلال وضعهم الشروط لكل باب نحوي وتقييده بقيود بصورة يدرك الناظر إليها أنهم كانوا يستشعرون معظم تلك القرائن»[1].

ونستدل على ذلك بتعريف ابن عقيل للفاعل:

فالفاعل هو « الاسم، المسند إليه فعل، على طريقة فَعل، أو شبهه وحكمه الرفع»[2].

فهو يقيد الفاعل بكل هاته القيود، وكل قيد منها يكشف لنا عن قرينة (قرينة البنية قرينة الإسناد، قرينة العلامة الإعرابية)، وإن أغفل قرينة (الرتبة) في هذا التعريف إلا أنه يذكرها لاحقا تماشيا مع أبيات الألفية ومراعاة للترتيب، يقول:« حكم الفاعل التأخر عن رافعه»[3].

فمما سبق نخلص إلى أن قرائن النحو متعددة منها: الإعراب، والبينة، والرتبة والإسناد....الخ، ولابد لكل باب نحوي أن يستدل عليه باثنتين أو أكثر من هذه القرائن

[1]- أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط، 17.

[2]- ابن عقيل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 462.

[3]- المرجع نفسه، ص 465.

« لأن القرينة الواحدة قد لا تجذب انتباه السامع فيتم تعزيزها بأختها أن تظل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى»[1]، وتضافر هاته القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة.

فصحيح إذن أن تمام حسان أتى بنظرية القرائن هاته من أجل بيان قصور نظرية العامل وبديلا له، إلا أنه لم يلغ نظرية العامل إطلاقا بل رآها تمثل قرينة واحدة وهي قرينة الإعراب (العلامة الإعرابية) وطبعا هذه الأخيرة لا تحل مشاكل النحو العربي إلا بمعية قرائن أخرى—لفظية ومعنوية- يقول الدكتور في هذا الصدد:« لقد أعطى النحاة العرب لإحدى هذه القرائن وهي العلامة الإعرابية نصيبا من العناية عظيما أهمل ذكر القرائن الأخرى، فبدا النحو العربي وكأنه إعراب خالص وقامت على الإعراب فكرة العامل النحوي»[2].

وخلاصة القول إن تمام حسان لم يلغ فكرة العامل كما قلنا، بل رآها تمثل قرينة العلامة الإعرابية، التي هي في نظره لابد أن تتضافر مع بقية القرائن الأخرى تحت ما يسمى بـــ« تضافرالقرائن» من أجل الوصول إلى المعاني النحوية.

5- محاولة فاضل السامرائي

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على ملامح التجديد في الدرس النحوي عند أحد أعلام النحو العربي الحديث وهو فاضل السامرائي – قطب الرحى في هذه الدراسة- الذي استطاع أن يسلك هو الآخر طريقا غير مسبوق في دراسة النحو العربي مما جعل منه ظاهرة متميزة في النحو الحديث التي يكون لزاما على كل باحث الوقوف عندها والتمعن في نهجها.

---

[1]- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2،عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م ص 205.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص 260.

ومعلوم أن أغلب الدراسات التي تناولت الجملة العربية هي دراسات شكلية توجهت إلى دراسة بنية الجملة بسبب نظرية العامل التي بنى عليها النحاة صناعتهم، وقل أن تجد دراسة يعنى فيها بالجانب الدلالي للجملة.

ومن هؤلاء الذين أخذوا على عاتقهم العناية بهذا القليل نجد فاضل السامرائي الذي أضاف المعنى إلى حيز الدراسة النحوية لتجيء دراسته للنحو جامعة بين المبنى والمعنى.

واستطاع السامرائي أن يسطر جهدا عظيما في دراسة الجملة العربية بعد أن اتخذها موضوعا له في دراسته النحوية وأن يعرض فيه موقفا غير معتاد أساسه إعطاء الأهمية الكبرى للمعنى.

ولعل أغلب جهود الدارسين المحدثين في ميدان النحو قامت على ما قدمه النحاة الأوائل، فأخذوا أقوالهم وآراءهم مصدقين تارة وقادحين تارة أخرى، إلا أن السامرائي فكان يتخذ لنفسه نهجا مغايرا في دراسة النحو يقوم على نقد وترجيح الآراء بعضها على بعض، ولذلك ألف كتابه (معاني النحو) الذي أودع فيه جل آرائه النحوية.

ولا يعنينا في هذا المقام معالجة أو تحليل هذه الآراء النحوية في حد ذاتها لأن ذلك هو الجانب التطبيقي للدراسة الذي سنقوم فيه بتحليل بعض القضايا النحوية التي أثارها السامرائي في كتابه معاني النحو وفق منهجه الجديد.

وإنما ما يهمنا هنا هو محاولة إبراز صورة الدرس النحوي في ظلال هذا المنهج الجديد الذي انتهجه السامرائي في دراسته النحوية ألا وهو إعطاء العناية الأولى للمعنى على حساب المبنى.

ولبيان ذلك سطرنا العنصرين التاليين:

-علم النحو المفهوم والموضوع.

-تلازم النحو والمعنى عند السامرائي.

5-1 علم النحو: المفهوم والموضوع:

تتعدد تعاريف النحو ومفاهيمه قديما وحديثا، تبعا للاختلاف الحاصل بين النحويين في تحديد دائرة بحثه وموضوعه.

فمن النحاة من قال بأن النحو مقصور في البحث على أواخر الكلم، وجعلوا النحو نفسه الإعراب، حتى سماه بعضهم علم الإعراب، وهو الرأي الذي عليه أغلب النحاة المتأخرين، فالمقرر عند هذا المذهب أن النحو هو (علم يبحث في أواخر الكلم إعرابا وبناء)، وقد سبق التفصيل في هذا المذهب في دراستنا لإبراهيم مصطفى.

ومن النحاة من وسع دائرته ليشمل علم الصرف، وهذا الذي كان عليه ابن جني:« النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير...»[1]. وقد سبق أن أشرنا إلى هذا أيضا.

وهذا المذهب هو الذي كان عليه أغلب النحاة الأوائل، والدليل وجود مباحث صرفية كثيرة في مؤلفاتهم، إذ كانوا يخلطون في دراستهم المباحث النحوية بالمباحث الصرفية ولم يفصلوا بينهما، ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدنا ذلك جليا.

وهناك من النحويين من ربط علم النحو بعلم المعاني، وهو مذهب جماعة من دعاة التجديد في العصر الحديث الذين تأثروا بجهود عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى وتلميذه المخزومي يقول إبراهيم مصطفى:« فإن النحو كما ترى وكما يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها»[2].

---

[1]- ابن جني الخصائص، ج1، ص 34.

[2]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص1.

أما المخزومي فنراه يثني على علماء المعاني ويصفهم بالنحاة الحقيقيين إذ يقول: «.. ولا يمثل ذلك إلا جانبا ضئيلا من جوانب الدرس النحوي الحق الذي استأثر به دارسون آخرون، سُمُّوا بعلماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام»[1].

وينتقد أصحاب هذا الاتجاه التعريف الأول للنحو انتقادا لاذعا ويرون بأنه تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، كما يرفضون التعريف الثاني ويرون فيه خلطا بين علمين متباينين – النحو والصرف–يقول المخزومي في حديثه عن موضوع علم النحو: «... ولم تكن الكلمة المفردة لتكون موضوعا له بحال، فلها مجال آخر، ومتخصصون آخرون»[2].

ومنهم من فصل علم النحو عن علم المعاني ويمثل هذا المذهب المنهج الشكلي الذي عليه أغلب النحاة القدامى، إذ تلمس هذه الشكلية في ثنايا مؤلفاتهم، خاصة المتأخرين منهم، يقول إبراهيم مصطفى: «وفصلوه – يقصد علم المعاني–عن النحو فصلا أزهق روح اللغة وذهب بنورها»[3].

ولو رجعت إلى كتب النحو لوجدتهم يُفصلون في الحديث عن مواضع تقديم العامل عن المعمول أو العكس كتقديم الفاعل على الفعل، والمفعول على الفعل، والخبر على المبتدأ إلى غيرها من قواعد النحو دون إشارة منهم إلى المعنى أو الغرض من وراء ذلك إلا نادرا.

وبعد هذا العرض اليسير الموجز لأقوال وآراء النحاة حول مفهوم النحو موضوعه ننتقل لنبين موقف الدكتور فاضل السامرائي اتجاه موضوع علم النحو.

---

[1]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ص 28– 29.

[2]– المرجع نفسه، ص 17.

[3]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 26.

يقول السامرائي في فاتحة كتابه (معاني النحو): « فإنه من المعلوم أن علم النحو يُعنى أول ما يُعنى بالنظر في أواخر الكلم ، وما يعتريها من إعراب وبناء، كما يُعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية، كالذكر والحذف والتقديم والتأخير وتفسير بعض التعبيرات، غير أنه يولي العناية الأولى للإعراب»[1].

والذي نخلص إليه من هذا القول أن السامرائي يرفض أن يكون علم النحو مقصورا في أواخر الكلم، وإن كان يولي عناية كبيرة للإعراب، كما نفهم من هذا القول أن علم الصرف علم مستقل عن علم النحو، بدليل أنه ذكر قضايا النظم والتركيب كالإعراب، والتقديم والتأخير والحذف والإضمار وغيرها، دون الإشارة إلى الكلمة المفردة التي هي موضوع علم النحو، فعلمنا من كلامه هذا أنها خارجة عن صميم أو دائرة البحث النحوي.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا: هل ربط السامرائي علم النحو بعلم المعاني؟.

الجواب: نعم، فقد صرح بذلك في غير موضع من كتبه ومؤلفاته، بل إن كتاباته ومصنفاته في ميدان علم النحو خير دليل على ذلك: ككتاب معاني النحو وكتاب الجملة والمعنى ومعاني الأبنية.

2-5 تلازم النحو والمعنى عند فاضل السامرائي

نظر فاضل السامرائي في النحو العربي وأطال التأمل في منهج النحاة، فوجد أن أغلب الدراسات القديمة قد سلكت طريقا واحد في دراسة النحو، إذ جنح أغلب النحاة إلى تأصيل قواعد النحو وبيان أحكامه، دون النظر في تفسير تراكيبه والبحث عن المعاني التي انطوت وراء أساليبه، فجاءت دراستهم للنحو شكلية لا تمس جانب المعنى إلا شيئا قليلا.

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م، ج1،ص8.

ويرى مهدي المخزومي أن سبب هذه الشكلية التي مست النحو العربي يعود إلى المبالغة في نظرية العامل التي بنى عليها النحاة قواعدهم كما صرح بذلك في غير موضع من كتاباته[1].

فنتج عن ذلك تورطهم في تعليل الأحكام النحوية بالأحكام الفلسفية مثل قولهم : إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لأن الفعل عامل فيه، والمؤثر يجب أن يتقدم على المتأثر به، وهذا حكم عقلي لا لغوي، وكذلك خلقهم لأبواب وهمية ليست من طبيعة اللغة في شيء كباب التنازع وباب الاشتغال، فألزموا الناس قواعد عقلية من نتاج العقل وحده وأهملوا الحلول اللغوية التي هي الأجدر بالرعاية في المباحث اللغوية فصار النحو ذاته نوعا من التحليل الفلسفي الذي لا يراعي طبيعة اللغة بل صار درسا جدليا يعرض فيه النحاة قدرتهم على التحليل العقلي بما كانوا يفترضون من مشاكل ويقترحون من حلول ولذلك جاءت بعض كتبهم أشبه بالألغاز من أن تكون قوانين ممتدة من اللغة، بل إن بعضها سمي بالألغاز.

ومن هذه النظرة خلص السامرائي إلى فكرة جديدة مفادها أن الأمر في النحو لم يبق فيه مجال لتأصيل القواعد وتبسيطها ومن ثم تدوينها وتصنيفها كما هو المعتاد في الكتب والمؤلفات، إذ أن الأمر قد اكتمل واكتهل ولم يبق الأول فيه للآخر شيئا، لكن الذي أدركه السامرائي هو غياب المعنى في الدرس النحوي، وهو الجانب المهم الذي أغفله النحاة في دراستهم ولم يعطوه إلا شيئا يسيرا من الاهتمام والعناية، يقول السامرائي في بيان هذه الفكرة :« إن تأليف أي كتاب في النحو أيسر من موضوع هذا الكتاب بكثير وذلك لأن الأحكام النحوية مذكورة مبينة في كتب النحو لا تكلفك إلا استخراجها وجمعها في كتاب واحد على حسب الخطة التي تريدها، وأما هذا الموضوع فليس الأمر فيه أمر

[1]– ينظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 161.

جمع أحكام نحوية ، ولا ذكر قواعد مبنية، وإنما هو تفسير للجملة العربية وتبيين لمعاني التراكيب المختلفة، مما لا تجلو أغلبية في كتب النحو»[1].

فمن خلال هذا القول يتضح جليا اهتمام السامرائي بالمعنى، وحرصه على ضرورة النظر في التراكيب النحوية والتمعن فيها للكشف عما تنطوي عليه من دلالات، فالأوجه النحوية كما يرى ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها كما يتصور بعضهم وإن جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالات معنوية واحدة وأن لك أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنما لكل وجه دلالته، فإذا أردت أن تستعمل معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران معنى واحد[2].

ويقدم السامرائي أمثلة كثيرة يدلل بها على تغير المعنى واختلافه باختلاف الأوجه النحوية، وهذا هو الجانب المهم الذي أغفله النحاة في دراستهم النحوية.

فما الفرق مثلا في المعنى بين قولك (جئت إكراما لك) و(جئت لإكرام لك) ؟

إن النحاة يقولون كلاهما جائز، لكن السامرائي يقول: نعم كلاهما جائز ولكن يتساءل هل ثمة فرق بينهما في المعنى؟

وما الفرق بين قوله تعالى :﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٩﴾وقوله : ﴿إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ۝١١٥﴾لماذا نفى العبارة الأولى (بما) والثانية بـــ(إن)؟

فيتساءل عن الفرق بينهما في المعنى وليس في الإعراب أو بعبارة أخرى هل هذا التغيير لمعنى مقصود أم لمجرد التغيير[3].

ومن هنا جاءت دراسة السامرائي للنحو على أساس المعنى استدراكا واستكمالا لأعمال القدامى، وجاءت مصنفاته حاملة ومعبرة عن هذا النهج الجديد في دراسة النحو مثل:

---

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، 09.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص9.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص 6.

كتاب معاني النحو، معاني الأبنية، يقول السامرائي مبينا نهجه الجديد:« إن دراسة النحو على أساس المعنى ضرورة»[1].

من خلال كل ما تطرقنا إليه في هذا الجزء التنظيري للدراسة عند هؤلاء النحاة السابق يمكن القول كخلاصة أو حوصلة لكل ما سبق إن النحو الحديث قام من أجل نقد أعمال النحاة القدامى، واستكمال ما بدأوا به وسد الثغرات والفجوات التي أغ فلوها في دراستهم النحوية، وكذلك –وربما هذا هو الهدف الأسما– تيسير النحو وتبسيط مادته للمتعلمين والناشئة حتى يتسنى لهم الوقوف على معاني التراكيب النحوية واستيعابها بيسر وسهولة، بالإضافة إلى تخليصه من الغموض والتعقيد الذي ألحقته به نظرية العامل وتلك التقديرات والتأويلات الصعبة التي فتن بها النحاة.

ويمكن أن نسطر أهم النقاط المشتركة التي تجمع هؤلاء النحاة في دراستهم النحوية التجديدية ودعاويهم الإصلاحية فيما يلي:

أولا: توسيع دائرة البحث النحوي، حيث اعتنى النحاة المحدثين بالجملة اعتناء كبيرا وأولوها اهتماما بالغا، وجعلوها موضوع الدرس النحوي، وفصّلوا الحديث فيها، بل وأفردوا لها مؤلفات خاصة.

ثانيا: نقدهم لمفهوم النحو القديم الذي كان محصورا في العلامات الإعرابية ويفتقد لروح المعنى، والإتيان بمفاهيم جديدة للنحو أعيد فيها الاعتبار للمعنى.

ثالثا: إلغاء نظرية العامل، والبعد عن التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، فقد رأينا أن أغلب النحاة المحدثين هاجموا نظرية العامل وثاروا عليها، خاصة مهدي المخزومي وإبراهيم مصطفى وشوقي ضيف الذين دعوا إلى تحطيمها من أساسها، بينما كان السامرائي يقف موقفا وسطا في هذه القضية، فلا يلغي نظرية العامل كما فعلوا وإنما يأخذ من العوامل ما يتواءم مع المعنى وروح اللغة، والأمر نفسه عند تمام حسان فلم يلغ

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 7.

هذه النظرية بل يراها تتمثل في قرينة العلامة الإعرابية، لكن لا تكفي وحدها لفهم المعاني النحوية بل لابد أن تتضافر معها قرائن أخرى.

رابعا: الاهتمام بالمعنى في الدراسة النحوية، حيث أعادوا الاعتبار للمعنى بعد أن كان شبه مغيب في دراسات القدامى، وإن كان السامرائي المتميز في هذا الشأن أكثر من بقية المحدثين ؛إذ بلغ عنايته بالمعنى الذروة القصوى.

الفصل الثاني:الدرس النحوي عند فاضل السامرائي

1- القضايا النحوية في كتابه معاني النحو

2-انفراداته النحوية

توطئة:

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى الدرس النحوي عند فاضل السامرائي، وحاولنا إعطاء صورة مختصرة مفصلة لهذا الدرس في ظل النهج الجديد الذي انتهجه في دراسته النحوية، والمتمثل أساسا في تجاوز الشكلية القديمة وإعطاء الأولوية للمعنى على حساب المبنى، وحاولنا إبراز ما تميزت به محاولته التجديدية عن محاولات من سبقه من النحاة المحدثين، سننتقل في هذا العنصر التطبيقي–الذي يعد لب هذه الدراسة وجوهرها–إلى الخوض في غمار هذا الدرس النحوي عند هذا العالم الفذ، والكشف عن أبرز ما قدمه من إسهامات وآراء تركت بصمته في مجال النحو، وذلك من خلال عرضنا لأهم القضايا النحوية في كتابه معاني النحو، وكذا بعض الآراء والأفكار التي نحسب أن يكون السامرائي انفرد بها عن غيره من النحاة ، تنم عن شخصه المبدع وعمق تفكيره.

وسنبدأ بتحليل القضايا النحوية أولا، ونعني بها تلك القضايا الكبرى التي عالجها السامرائي في هذا الكتاب، وسنسلط الضوء على أهمها:

–قضية الجملة

–قضية الإعراب

–قضية التقديم والتأخير

– قضية الحذف والإضمار

وارتأينا أن نبدأ بالجملة أولا لأنها موضوع النحو كما قرر السامرائي.

1- القضايا النحوية في كتابه معاني النحو

1-1 قضية الجملة

حظيت الجملة العربية بعناية فائقة في الدراسات اللغوية، وكان لها نصيب كبير من الدراسة، ولكنها لم تعد أن تكون دراسات شكلية توجهت إلى بنية الجملة فقط وقليلا ما نجد دراسات تهتم بالجانب الدلالي للجملة، ومن هؤلاء القلة الذين اعتنوا بالجانب الدلالي للجملة نجد فاضل السامرائي الذي اهتم بالجملة العربية اهتماما بالغا، واستطاع أن يشق في دراستها طريق غير مسبوق، أساسه إعطاء الأهمية الكبرى للمعنى، وفي هذا الصدد يقول السامرائي:« إن تأليف أي كتاب في النحو أيسر من موضوع هذا الكتاب بكثير، وذلك لأن الأحكام النحوية مذكورة مبينة في كتب النحو لا تكلفك إلا استخراجها وجمعها في كتاب واحد على حسب الخطة التي تريدها، وأما هذا الموضوع فليس فيه أمر جمع أحكام نحوية ولا ذكر قواعد مبينة ، وإنما هو تفسير للجملة العربية، وتبيين لمعاني التراكيب المختلفة»[1].

وسنتحدث في هذا العنصر على الجملة من خلال بنيتها ودلالتها كما قرر ذلك السامرائي نفسه وذلك من خلال تحليل:

-تأليف الجملة العربية

-دلالة الجملة العربية

-دلالة الجملة الفعلية والإسمية

[1]-فاضل السامرائي، معاني النحو ج1 ص 9.

1 ـ 1 ـ صورة تأليف الجملة العربية:

تتألف الجملة العربية عند النحاة من مسند ومسند إليه يقول السامرائي في صدد بيان هذه الفكرة:« الجملة العربية كما يرى النحاة تتألف من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه، فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا اسما، والمسند وهو المتحدث به ويكون فعلا أو اسما، وهذان الركنان عمدة الكلام ، وما عداهما فضلة أو قيد»[1].

من خلال هذا القول نلحظ أمرين مهمين:

أولا: استبداله التعبير الاصطلاحي (الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره) بمصطلح المسند والمسند إليه، لأنه في نظره أدق دلالة من التعبير الاصطلاحي كما سيأتي بيان ذلك في موضعه وليس السامرائي بهذا العدول بدعا فيما ذهب إليه، فإن مصطلح الإسناد قديم قدم النحو، فلقد ذكره سيبويه في كتابه واضحا جليا «هذا باب المسند والمسند إليه»[2].

ثانيا: إشارته إلى قضية العمدة والفضلة في العربية، فقد ذكر أن العمدة في الكلام هي المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، وهي مالا يتألف الكلام إلا بها وما عدا ذلك فهو فضلة، فما هو المقصود بالفضلة؟.

يجيب السامرائي عن ذلك فيقول مقصودنا بالفضلة هنا أن الكلام قد يتألف بدونها، إذ كل كلام لابد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة بخلاف الفضلة، فنقول: (محمد مسافر) فهو كلام تام بدون وجود فضلة، وليس مقصودنا بالفضلة عند النحاة أنه يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا فإن الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ۖ﴾ لقمان:18 قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾ الأنبياء :16).

---

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو ج1، ص 14.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص 23.

فلا يمكن الاستغناء عن(لاعبين)، وكذلك(فرحا) في الآيتين.

ومما ينبغي التنبيه إليه هاهنا أن الحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن وذلك كحذف المبتدأ والخبر ونحوهما بالشروط التي حددها النحاة، وإلى أهمية القرائن في تحديد المعنى يشير ابن يعيش في كتابه شرح المفصل: «اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مرادا حكما وتقديرا»[1].

هذا هو الأصل في تأليف الجملة العربية، لكن قد تخرج بعض التعبيرات على طريقة التأليف هذه، فيلجأ النحاة إلى تأويلها كالنداء نحو: (يا رجل)، فإنهم أوّلوه بـــأدعو رجلا على الرغم من الاختلاف بين التعبيرين، وكالتعجب نحو: (ما أعذب الماء)، فإنهم أوّلوه بـــ "شيء جعل الماء عذبا[2]، ونحو ذلك من التأويلات.

وقد رفض السامرائي تأويلات النحاة لما فيها من التعسف والتكلف، وكذا عدم مراعاة الفروقات الدلالية بين التراكيب النحوية، قال السامرائي: «ولا داعي لأن تخرج كل التعبيرات الواردة في اللغة على هذا النمط من التأليف، بل ينبغي الاعتراف بأن بعض التعبيرات تكون على غير هذا النمط، وإن كان الأصل في تأليف الجملة العربية أن يكون على هذا النمط الذي ذكروه»[3].

ومعنى هذا الكلام أن بعض التعبيرات يتألف من اسم وحرف، وبعضها يتألف من اسم ومعطوف، وهذا خروج على الطريقة العامة التي يقول بها النحاة.

---

[1]–ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 239.

[2]–فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 14.

[3]–المرجع نفسه، ج1، ص 15.

1-1-2-دلالة الجملة العربية:

المشهور عند علماء البلاغة أن دلالة الجملة العربية تنقسم إلى قسمين: دلالة قطعية واحتمالية وأخرى دلالة ظاهرة وباطنة، وهذان القسمان عليهم مدار الدلالة في العربية.

-الدلالة القطعية والاحتمالية:

والمقصود بالدلالة القطعية أن الجملة تدل على معنى واحد، وتسمى أيضا الدلالة النصية وأما الجملة ذات الدلالة الاحتمالية فهي التي تحتمل أكثر من معنى.

وضرب السامرائي لهما أمثلة عديدة منها:

- تقول: (اشتريت قدحَ ماء) بالإضافة، وتقول: (اشتريت قدحًا ماءً).

فالجملة الأولى تعبير احتمالي لأنها تحتمل أنك اشتريت ماءً مقدار قدح، وتحتمل أنك اشتريت القدح أي الإناء أما الجملة الثانية فدلالتها قطعية، لأنها لا تحتمل إلا أنك اشتريت ماء مقدار قدح[1].

وسّر ذلك أن التمييز يرفع الإبهام في الكلام السابق ويحدد الدلالة، ونظير ذلك قولك: اشتريت عشرين قلما (فقلما) تمييز رفع الإبهام الموجود في (عشرين) بعد أن كانت محتملة الدلالة على معان كثيرة، كذلك "ماء" هاهنا على عكس الإضافة التي وسعت المعنى.

وتقول: الذي يدخل الدار له جائزة، والذي يدخل الدار فله جائزة.

فالجملة الأولى ذات دلالة احتمالية لأنها تحتمل أنك تعني الذي يدخل الدار شخصا معروفا، وأن الجائزة ليست مترتبة على دخول الدار بل هو مستحقها قبل ذلك، كما تحتمل أن يكون الاسم الموصول هنا مشبها بالشرط ، فالجائزة مترتبة على دخول الدار ترتب المشروط على الشرط ، وأما الجملة الثانية فذات دلالة قطعية لأنها لا تحتمل إلا المعنى الثاني[2]، وهذا بناء على وجود فاء السببية التي تربط بين الشرط وجوابه فتحددت الدلالة

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص17.

[2]-المرجع نفسه، ج1، ص 18.

والفاء تأتي في اللغة سببية تقول: سها فسجد وسرق فقطعت يده، يعني سجد لعلة سهوه و قطعت يده لعلة سرقته ، لكن لو حذفت الفاء لأصبح المعنى احتمالي كما ذكر السامرائي وهو من الحذف الذي يوسع المعنى.

ونقول أيضا " لا رجلَ في الدار ولا رجلٌ في الدار، فالأولى نص في نفي الجنس، أما الثانية فتحتمل نفس الجنس والوحدة، [1] فعلى إرادة الجنس لا يجوز (لا رجل في الدار بل رجلان) وعلى تقدير إرادة الوحدة يجوز (لا رجل في الدار بل رجلان)[1].

وشبيه به قولهم: (ما جاءني رجل)، (وما جاءني من رجل).

فالتعبير الأول يحتمل نفي الوحدة، كما يحتمل نفي الجنس على سبيل الاستغراق بخلاف المثال الثاني، فإنه لا يحتمل إلا نفي الجنس، وذلك لوجود"من"التي نقلت العموم من ظهوره إلى نصيته على حد تعبير أهل الأصول.

-**الدلالة الظاهرة والباطنة:**« ونعني بالدلالة الظاهرة المعنى الذي يعطيه ظاهر اللفظ مثل: سافر محمد ونام خالد، ونحو قوله تعالى **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ **(البقرة: 275)** وأما الدلالة الباطنة فهي الدلالة التي تؤدى عن طريق المجاز والكنايات و الملاحن والإشارات كقولهم (بعيدة مهوى القرط)، (وكثير الرماد)، ومعنى بعيدة مهوى القرط: طويلة العنق»[2]، ومعنى كثير الرماد أنه رجل مضياف، لأن كثرة الرماد يدل على كثرة القرى والنزل، وهذا الضرب من الكلام هو ما أطلق عليه العلامة عبد القاهر الجرجاني (معنى المعنى).[3]

---

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 18.

[2]–المرجع نفسه، ج1، ص 19.

[3]– أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان، بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، علق عليه محمود محمد شاكر،مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004م ، ص 206.

1-1-3-دلالة الجملة الاسمية والفعلية:

عدل فاضل السامرائي من مصطلح الجملة الاسمية والفعلية إلى مصطلح المسند والمسند إليه لتحديد دلالة الجملتين، لكونه أكثر دقة في نظره من الاصطلاح السابق هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه أنأى عن الخلاف الموجود في هذه المسألة كما سيأتي بيان ذلك فاهتدى إلى تأصيل دقيق بناه على هذه الفكرة، فكرة الإسناد مفاده «أن الصورة الأساسية للجمل التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه كقولنا: (أقبل سعيد)، ولا يتقدم الفاعل أو بتعبير أدق (المسند إليه) على الفعل إلا لغرض يقتضيه المقام»[1].

وعلى القارئ أن يتأمل قوله (بتعبير أدق) كأنه يرمي بهذا الكلام الخروج من المسألة الخلافية (هل الفاعل يتقدم على الفعل أولا؟)

والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على المسند، أو بالتعبير الاصطلاحي: أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يتقدم الخبر إلا لسبب يقتضيه المقام[2].

والفرق بين هاتين الصورتين في الدلالة كما يقرر السامرائي، نعني الجملة التي مسندها اسم و الجملة التي مسندها فعل «أن الجملة التي مسندها اسم تدل على الثبوت، والجملة التي مسندها فعل تدل على الحدوث »[3]، وتوضيح ذلك أنك تقول مثلا : (سعيد متعلم)(ومتعلم سعيد)(وسعيد مطلع) (ومطلع سعيد)، فالوصف في كلتا الجملتين ثابت للمسند إليه (سعيد) لكونه اسما، فإذا أردت الدلالة على الحدوث جئت بالمسند فعلا،سواء تقدم الفعل أم تأخر فتقول: (يطلع سعيد) و(سعيد يطلع) و(يتعلم سعيد) ، و(سعيد يتعلم).

---

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 15.

[2]–المرجع نفسه، ج1، ص 15.

[3]–المرجع نفسه، ج1، ص 16.

وبهذا الفصل يُستبان لنا أن الجملة الاسمية لا تدل على الثبوت دائما عند السامرائي وإنما تدل على الثبوت إذا كان المسند اسما،أما إذا كان فعلا نحو (سعيد يطلع) فإنها تدل على الحدوث مثل الجملة الفعلية (يطلع سعيد).

و قد قلنا عند السامرائي لأن هناك جمعا من النحاة ، وفي مقدمتهم مهد ي المخزومي ذهبوا إلى أن الجملة الاسمية هي التي يكون المسند فيها اسما دائما والجملة الفعلية هي التي يكون المسند فيها فعلا، سواء تقدم على الفاعل أم تأخر، فالاسم في نحو قولنا: (زيدٌ يقوم) فاعل وليس مبتدأ ، وعلى هذا الأساس تكون الجملة الاسمية عند المخزومي تدل على الثبوت دائما، والفعلية تدل علي الحدوث دائما[1].

وأصل جذور هذا الاختلاف يعود إلى المسألة الخلافية المطروحة بين المدرستين البصرة والكوفة حول تقديم الفاعل على الفعل،هل يجوز تقديم الفاعل على فعله أولا؟ فالبصريون لم يجيزوا ذلك، وإذا جاء مقدما فهو مبتدأ وليس فاعلا، والكوفيون أجازوا ذلك، وهذا الذي رجحه مهدي المخزومي، والأول هو الذي مشى عليه السامرائي.

غير أننا: لو طرحنا هذه الاصطلاحات ورجعنا إلى مصطلح المسند والمسند إليه الذي سار عليه السامرائي في دراسته، لتبين لنا أن الخلاف بينهما شكلي ،لأن كليهما اتفقا على أن الجملة التي يكون فيها المسند اسما تدل على الثبوت، والجملة التي يكون المسند فيها فعلا تدل على الحدوث.

1-2-قضية الإعراب:

تعد ظاهرة الإعراب من أخص خصائص اللغة العربية، ومن أبرز الظواهر التي امتازت بها عن غيرها من اللغات الأخرى.

وسنعرض لهذه القضية عند السامرائي من خلال ثلاثة عناصر:

-مفهوم الإعراب

[1]-مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ص 41-42.

-معاني الإعراب

-أغراض الإعراب

1-2-1-مفهوم الإعراب

الإعراب مصدر أعرب بمعنى أبان « أعرب الرجل عما في نفسه، إذا أبان عنه»[1]

وجاء في أسرار العربية: «أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يُبين المعاني مأخوذة من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته إذا بيّنها، ومنه قوله عليه السلام: الثيّبُ تعرب عن نفسها، أي تبين وتوضح، فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابا والوجه الثاني أن يكون سمي إعرابا لأنه تغير يلحق أواخر الكلم، من قولهم: عربت معدة الفصل إذا تغيرت، والوجه الثالث أن يكون سمي إعرابا لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب للسامع بإعرابه، من قولهم: امرأة عروب، أي متحببة إلى زوجها»[2].

والإعراب في النحو مأخوذ من المعنى الأول كما ذكر السامرائي، قال ما نصه: « وهذا المعنى اللغوي هو الأصل لمعنى الإعراب في النحو، فالإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرم سعيدٌ أباه)، و(شكر سعيدا أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[3].

ويجوز أيضا أن يكون مأخوذا من المعنى الثاني وهو التغيير، فيكون التعريف: الإعراب هو: تغيير أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلية عليه.

وممن قال بهذا التعريف: أبو علي الفارسي، جاء في كتابه الإيضاح العضدي «الإعراب أن تختلف الكلمات لاختلاف العوامل»[4].

---

[1]- أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار الطلائع، القاهرة، دط، دت، ص 58.

[2]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص18

[3]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 35.

[4]- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص 73.

1-2-2-معاني الإعراب:

ذهب كثير من النحويين إلى أن الرفع علم الفاعلية وبقية المرفوعات مشبهة به والنصب علم المفعولية وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعيل، والجر علم الإضافة، وحجتهم في ذلك أن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب على الكلام، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها لوقع لبس.

وتوضيح ذلك أن الرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه، بل لضرب من الاستحسان، وذلك تشبيهه، بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رفع المبتدأ والخبر.

وقيل بل المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع، وبقية المرفوعات محمولة عليهما، ونسب هذا القول إلى سيبويه وابن السراج [1]، جاء في الكتاب «اعلم أن الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل ذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية، ويعرى الاسم من غيره قبل أن يقترن مع غيره.»[2]

وقيل المرفوعات كلها أصول، إلا أن ما عليه جمهرة النحويين هو المذهب الأول[3].

ورجح رضي الدين الاسترابادي أن الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم الإضافة، جاء في شرح الرضي على الكافية تعقيبا على قول المصنف: «إن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، «والأولى كما بينا أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في

---

[1]– ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص198، وينظر: جلال الدين السيوطي،همع الهوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، دت، ج1، ص 93.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص 35.

[3]– ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص194.

الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى، وأما الجر فعلم الإضافة، أي يكون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا، كما في غلام زيد، وحسن الوجه»[1].

هذا ملخص الأقوال التي ذكرها السامرائي في المسألة، واختار منها الرأي الأخير، أي رأي الرضي، و يقول: «والظاهر أن ما رجحه الرضي، من أن الرفع دليل العمدة هو الأصل لقول إبراهيم مصطفى ومن تبعه إن الضمة دليل الإسناد »[2]. وقد سبق التفصيل في هذا الرأي الأرجح.

ولا يخفى على أي باحث مدى صحة هذا الرأي ووجاهته، وأنه الرأي الجامع الذي تلتقي فيه جميع الأقوال والمذاهب، وأن أصحاب هذا الرأي استطاعوا أن يقضوا على الخلاف النحوي من أصله في هذه القضية، ونحن لو تأملنا قول النحاة: العمدة هي المبتدأ وخبره والفاعل وفعله، لوجدنا أنها كلها تصب في هذا الرأي، الأمر الذي جعل أبا حيان يقول: «أن هذا الخلاف لا فائدة فيه »، فكيف اختلف النحاة في أصل المرفوعات، وهم أنفسهم قرروا أن العمدة هي (الفاعل والفعل، والمبتدأ والخبر) وأنها ما لابد منه في الكلام؟

1-2-3-الغرض من الإعراب:

نقل السامرائي عن النحاة أن للإعراب أغراضا وفوائد عديدة أهمها:

-**الإبانة عن المعاني:** وهذا هو الأصل في الإعراب، لأن الإعراب كما هو مقرر عند النحاة -كما رأينا سابقا-هو الإبانة عن المعاني بالحركات.

ويقدم السامرائي أمثلة كثيرة تبين أهمية الإعراب في الإفصاح عن المعاني منها:

[1]- الرضي، شرح الرضى على الكافية، علق عليه : يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط 2،1996،ج1 ص24.

[2]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص27.

لو قلت (ما أحسن زيداً) لكنت متعجبا، ولو قلت (ما أحسن زيدٌ) لكنت نافيا، ولو قلت (ما أحسنُ زيدٍ) لكنت مستفهما عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي وبالنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض[1].

ويذكر النحاة أمثلة كثيرة لاختلاف المعاني باختلاف الإعراب منها المثال المشهور: بكم ثوبك مصبوغا؟ وبكم ثوبك مصبوغٌ؟.

ففي المثال الأول كلمة مصبوغاً وقعت حالا وفي الثاني خبر للمبتدأ.

فهذا الفرق في الإعراب نجم عنه الفرق في المعنى بلا ريب، فإذا نصبت مصبوغاً على أنها حال كان السؤال واقعا عن ثمن الثوب وهو مصبوغ، وإن رفعت مصبوغا على أنها خبر

للمبتدأ الذي هو ثوبك، كان السؤال واقعا عن أجرة الصبغ لا عن ثمن الثوب[2].

وبعد هذا البيان نقول: إن تغير الحركة الإعرابية من النصب إلى الرفع قد ساهم في تغير دلالة الجملة كلها، وهذا ينم عن دور الإعراب في الإبانة والإفصاح عن المعاني.

وكذلك في نحو قولنا (كيف أنت ومحمدٌ) و(كيف أنت ومحمداً)، ففي العطف بالرفع يكون السؤال عن كل واحد منهما أي كيف أنت وكيف محمد، وبالنصب يكون السؤال عن العلاقة بينهما[3].

-**السعة في التعبير:** يمنح الإعراب المتكلم سعة في التعبير وحرية في الكلام فيقدم ويؤخر من دون لبس أو تغير في مفهوم الكلام، ذلك لأن المفردة تحمل معها ما يدل على وظيفتها اللغوية[4].

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص32.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص32.

[3]- فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 2000م، ص 50.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص 53.

وهذا ما اختصت به اللغة العربية وحرمت منه اللغات المبنية، هاته الأخيرة تتبع طريقة حفظ المراتب، لأن أي تغيير في موقع الكلمة يلبس المعنى، فلا يمكن في اللغة المبنية تقديم المفعول به وتأخير الفاعل مثلا لأنه مقيد بصورة واحدة ضيقة لا يتعداها.

وكمثال عن هذه السعة في التعبير قولنا:

أعطى محمدٌ خالدًا كتاباً

محمدٌ أعطى خالداً كتاباً

خالداً أعطى محمدٌ كتاباً

كتاباً أعطى محمدٌ خالداً

كتاباً خالداً أعطى محمدٌ

أعطى خالداً كتاباً محمدٌ

أعطى خالداً محمدٌ كتاباً[1]

فهذه الجملة يمكن صوغها في عدة صور مع بقاء المعنى العام واحدا، فلا يحصل لبس بين المعطي والآخذ، فالمعطي في كل هذه الجمل هو محمد والآخذ خالد، وهو معلوم من حركة الاثنين فالرفع يشير إلى الفاعل والنصب إلى المفعول.

-**الدقة في المعنى:** علاوة على ما سبق فإن للإعراب فائدة أخرى جليلة في اللغة إذ أنه يمنحها الدقة في التعبير عن المعاني، فيمكّن المتكلم من التعبير عن أي معنى يريده بدقة متناهية.

فلو رجعنا إلى الجملة التي ذكرناها آنفا (أعطى محمدٌ خالداً كتاباً) نجد أن لكل صورة منها معنى جديدا لا نجده عند الأخرى مع أن المعنى العام واحد.

[1]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص ص 36- 37.

ولتوضيح هذا الأمر بصورة مختصرة نقف على معنى بعض هذه الصور:

أعطى محمدٌ خالداً كتاباً: هذه الجملة الفعلية تقال والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع فهو إخبار بما لا يعلم عنه المخاطب شيئا.

أما قولك محمدٌ أعطى خالداً كتاباً: فالمخاطب هنا يعلم أن شخصا ما أعطى خالداً كتاباً ولكنه لا يعلم المعطي أو يظن أنه غير محمد، فتقدم المسند إليه لإزالة الوهم من ذهنه.

كتابا أعطى محمدٌ خالداً: المخاطب يعلم أن محمداً أعطى خالداً شيئا ما ولكنه لا يعلم الشيء الذي أعطي، أو يظن أنه أعطاه دفترا مثلا، فقدمنا الكتاب لإزالة هذا الوهم[1].

إلى غير ذلك من المعاني المتولدة عن كل صورة من صور التركيب.

3-1- قضية التقديم والتأخير

حظيت قضية التقديم والتأخير باهتمام بالغ وعناية فائقة عند القدامى من نحاة وبلاغيين، لكون التقديم والتأخير ظاهرة نحوية بلاغية تتيح للمتكلم سعة وحرية في التعبير مع ما تصحبه من جمال فني وإبداع في التعبير.

وإن الباحث في المصادر القديمة لا يجد للتقديم والتأخير تعريفا دقيقا، ولكن يجد إشارات دالة على هذا الأسلوب، كقول عبد القاهر الجرجاني:« هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية...»[2].

وقد اعتنى فاضل السامرائي بهذا الأسلوب عناية كبيرة في دراساته النحوية، وجاءت كتبه عامرة بذلك وكانت عنايته منصبّة أكثر إن لم نقل جميعا على الجانب الدلالي.

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو،ج1، ص ص 37-38.

[2]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 106.

غير أن الذي يعنينا هنا هو تقديم بعض النماذج التي قدّمها في كتابه معاني النحو وفق هذا المنهج الجديد.

1-3-1-التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر:

الأصل في الكلام أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر عنه، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى وحقّ الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف، نحو: زيد قائمٌ، وأخوك نائمٌ.

وإذا تقدم الخبر على المبتدأ، إنما يكون لغرض من أغراض التقديم التي يتطلبها المقام وقبل أن نعرض لتلك الأغراض ينبغي أن نفهم أصلا مهما في تأليف الجملة العربية يقول السامرائي: «إن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه نحو

(يقوم زيد) فإن تقدم المسند إليه على الفعل نظرنا في سبب هذا التقديم كما أن الأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على الاسم، أو بتعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر، نحو: زيد قائم ، فإن تقدم الخبر على المبتدأ نظرنا في سبب ذلك»[1]

وهذا الأخير هو الذي يعنينا هنا فيما هي أغراض تقديم الخبر على المبتدأ؟.

-التخصيص:

إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره قدمت له المبتدأ فتقول: (زيدٌ قائمٌ) فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع، ولكن إذا كان السامع يظن أن زيدا قاعد لا قائم ينبغي أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: قائمٌ زيدٌ[2].

فالجملة الأولى (زيدٌ قائمٌ) موجهة لشخص خالي الذهن من المعلومة، أما الجملة الثانية فتصحيح للوهم الذي في ذهن السامع وتخصيص للمعلومة بأحدهما دون الآخر.

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 150.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص 150.

-الافتخار:

كقولهم: (تميمي أنا) فثمة فرق بين قولهم (أنا تميمي) و(تميمي أنا)، فالأولى إخبار عن نفسه وأما الثانية فللفخر بنفسه وقبيلته[1].

-التفاؤل أو التشاؤم:

من الأغراض التي ذكرها السامرائي في تقديم الخبر المفرد على المبتدأ: التفاؤل والتشاؤم كقولنا: (ناجحٌ زيدٌ ، ومقتولٌ إبراهيمٌ) [2]، فقدم الخبر ناجح ومقتول، ليدل بهما على التفاؤل والتشاؤم.

والأمر نفسه في تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور، فهو كثير الشبه بالموضوع السابق تقول: زيد في الدار، وفي الدار زيدٌ، فما دلالة ذلك؟

ففي شبه الجملة الأولى إخبارٌ أولي والمخاطب خالي الذهن من المعلومة، وأما الثانية يكون المعنى أن المخاطب ينكر أن يكون زيدٌ في الدار، أو يظن أنه في المكتب مثلا[3].

فقدم الجار والمجرور هنا لإزالة اللبس على المخاطب وإفادة الاختصاص.

1-3-2-تقديم المبتدأ على الفعل:

قلنا سابقا إن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه، أو بتعبير آخر أن يتقدم الفعل على الفاعل. فإن تقدم المسند إليه على الفعل نظر في سبب ذلك[4].

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 153.

[2]-المرجع نفسه، ج1، ص 153

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص 154.

[4]- المرجع نفسه، ص 158.

وبتعبير أهل الكوفة تقديم الفاعل على الفعل، وهي مسألة خلافية معروفة: هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله أو لا؟

فالبصريون لا يجيزون ذلك ويعربون ما ورد عن العرب مبتدأ وليس فاعلا، أما الكوفيون فأجازوا ذلك.

والواضح من العنوان أن السامرائي قد سلك مذهب البصريين في هذه المسألة.

ومن الأغراض التي ذكرها السامرائي في هذا الباب:

-التخصيص أو الحصر:

إذا قلتَ: (أعانني سعيدٌ) كان إخباراً ابتدائيا، والمخاطب خالي الذهن، فإن قلتَ (سعيد أعانني)، فقد خصصتَ سعيدا بالإعانة وقصرتها عليه، وذلك بأن كان المخاطب يظن أن الذي أعانك خالدا مثلا، فترد عليه بهذا القول، وتأتي بالمسند إليه مقدما ليزول عنه هذا الشك وتخصص المعلومة في ذهنه.

-تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن السامع:

قد يتقدم المسند إليه على المسند لغرض غير الاختصاص، كتحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن السامع، كقولك (هو يغيث الملهوف) لمن يظن أنه لا يفعل ذلك، فأنت لا تريد أن تقصر إغاثة الملهوف عليه وتحصرها فيه، ولكنك أردت أن تزيل الشك من ذهن السامع[1].

ومثال آخر على ذلك يقول الجرجاني: «هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء»[2].

إذ ليس المقصود من تقديم المسند إليه في المثالين أنه ليس هنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره، ولا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن تمكّن ذلك في نفسه.

---

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 159

[2]–عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 99.

-تعجيل المسرة أو المساءة:

نحو قولنا (أبوك عاد) لمن كان أبوه غائبا

السفاح حضر[1].

ففي المثال الأول تقدم المسند إليه لغرض المسرة فتقديم (أبوك) فيه إدخال شيء من السرور على الابن، إذ لا شك أنه في شوق كبير للقاء أبيه إذا كان غائبا، فكان التعجيل بذكره مناسبا جدا في مثل هذا المقام، بينما لا يحصل هذا الغرض إذا أخرنا أو أبقينا الكلام على أصله.

والعكس في المثال الثاني فإن تقديم المسند إليه هنا (السفاح) أشاع جوا نفسيا مملوءً بالخوف والتشاؤم الذي توحي به هذه الكلمة.

-إظهار تعظيمه أو تحقيره:

من الأغراض التي يأتي لأجلها تقديم الفاعل على الفعل إظهار التعظيم والتحقير نحو قوله تعالى﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾**البقرة:15**

ونحو (السلطان حضر) ومثال الثاني الغبي جاء.

- **لغرابته** : نحو: المقعد مشى، الأخرس نطق.

فتقدم المسند إليه لأجل هذه الأغراض البلاغية.

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 160.

1-3-3-تقديم الحال:

وهو آخر ما حرره فاضل السامرائي في هذا الباب يقول:« إن التعبير الطبيعي هو أن يتقدم الفعل ثم صاحب الحال ثم الحال فتقول مثلا : حضر محمد ماشيا[1].

فإذا كان السامع يعنيه مشي محمد، وذلك كأن يكون محمد مكسور الساق أو حصل له مرض أقعده عن المشي قدمت ما هو أهم بشأنه كما يقول سيبويه فتقول: (حضر ماشيا محمد).

فإن كان السامع يظن أن محمدا حضر راكبا لا ماشيا، قدمت الحال على فعلها لإزالة اللبس من ذهنه، ولإرادة معنى التخصيص وهذا شأن التقديم عموما فتقول: (ماشيا قدم محمد).

أي أنه قدومه مقصور على هذه الحال لا غير وكأنك قلت ما قدم محمد إلا ماشيا.

1-4-قضية الحذف والإضمار

لم تنل قضية الحذف والإضمار حظها من الاستقلالية، والدراسة الوافية في النحو العربي، بل جاءت أشتاتا في المؤلفات النحوية، هذا إلى جانب اتسامه بالطابع الشكلي شأنه في ذلك شأن التقديم والتأخير، بل شأن الدرس النحوي عموما.

فإنّ المتفحص لكتب الصناعة النحوية يجد أن النحاة قد أطالوا الحديث حول مواطن الحذف وشروطه وأنواعه، أما المعنى فقد غيبوه، ونادرا ما تجدهم يخوضون فيه.

ويعد الحذف في اللغة العربية ضربا من ضروب الإيجاز، إذ كانت العرب تميل إلى الإيجاز والاقتصاد في الكلام.

[1]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 294

يقول الجرجاني في هذا الباب: « إنه باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن»[1].

وقد عني السامرائي بهذا الفن عناية فائقة ركز فيه على الجانب الدلالي، فلا يمر على حذف في باب من الأبواب النحوية إلا وقد غاص وراء الدلالة والمعنى المنطوي وراءه.

وسنعرض فيما يأتي بعض النماذج لظاهرة الحذف والاضمار عند السامرائي:

1-4-1-الحذف في ظاهرة القطع:

الأصل في النعت أن يتبع المنعوت في الإعراب، لأنه من جملة التوابع، يقول ابن مالك:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل[2].

تقول: مررت بعبد الله فخرُ الدين، بالقطع إلى الرفع، ومررت بعبد الله فخرَ الدين بالقطع إلى النصب، فما دلالة ذلك؟

يقول السامرائي: «يفيد القطع أن المسمى قد اشتهر باللقب المذكور، بحيث يعلمه كل أحد فإذا قلت (رأيت عليا زين العابدين) علم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لا تخفى على أحد، ولا يراد من اللقب المقطوع مجرد تمام توضيح العلم، لأن العلم إذا كان لا يتعين إلا باللقب، فإنه لا يجوز قطع لقبه لأنه لا قطع مع الحاجة»[3].

ثم يذكر السامرائي أن القطع يكون إما إلى الرفع وإما إلى النصب، فتقول: « مررت بخالدٍ سيفَ الله، بالنصب، أو سيفُ الله بالرفع».

---

[1]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 146

[2]-ابن مالك: متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 94.

[3]-فاضل السامرائي: معاني النحو، ج1، ص 74.

ويتساءل السامرائي عن دلالة ذلك ثم يجيب فيقول: «القطع إلى الرفع أقوى من القطع إلى النصب، لأن القطع إلى الرفع بتقدير اسم مبتدأ، وأما القطع إلى النصب قد يكون بتقدير فعل، والاسم أقوى من الفعل وأثبت»[1].

لأن الاسم يدل على الثبوت، أما الفعل فيدل على التجدد والحدوث-كما رأينا سالفا- وعلى ذلك إذا كنت مادحا باللقب فاقطع إلى الرفع لأن مدحك له بالقطع إلى الرفع يقتضي ثبوت ذلك الوصف له لأنه على تقدير اسم والاسم دال على الثبوت، وإذا كنت ذاما باللقب كنت بالقطع إلى النصب أذم لأنه على تقدير فعل، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولا شك أن ثبوت الوصف أو اللقب للشخص أبلغ دلالة ومعنى من حدوثه له.

مثال: (مررت بمحمد الفقيه) بالإتباع.

و(مررت بمحمد الفقيه) والفقيه بالقطع .

فهذا القطع يفيد أن محمدا اشتهر بصفة الفقه، لكن القطع إلى الرفع أعلى، لأن رفعك الفقيه يقتضي أن صفة الفقه ثابتة لمحمد، ونصبك الفقيه، يدل على أن صفة الفقه حادثة له.

وبعد هذا التفصيل نخلص إلى أن القطع إلى الرفع أبلغ وأعلى في المدح من القطع إلى النصب.

هكذا عالج فاضل السامرائي ظاهرة القطع -بالنظر إلى المعنى-على عكس القدامى الذين لم تعدو دراستهم الجانب الشكلي يقول ابن مالك[2]:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

[1]- فاضل السامرائي: معاني النحو، ج1، ص 75.

[2]- ابن مالك، متن الألفية، ص 96.

يقول ابن عقيل في شرحه:«أي إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ،أو نصب على إضمار فعل نحو : مررت بزيد الكريمُ ، أو الكريمَ».

بمعنى إذا قطعنا النعت فإما أن نقطعه إلى الرفع أو إلى النصب، ولا يجوز وجه ثالث.

ولا يخفى على أحد أن المعنى مغيب تماما هنا، وهذه الدراسة بعيدة تماما عن دراسة السامرائي التي جعلت من المعنى الأساس الأول في الدراسة النحوية.

1-4-2-حذف المفعول:

يقول السامرائي:« حذف المفعول به على ضربين:

-أن يحذف من الكلام لفظا، لكنه مراد معنىً وتقديراً، وهو الذي يطلق عليه النحويون الحذف اختصارا ولا يحذف إلا لدليل:

كقوله تعالى:﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾(الأحزاب: 35)

أي والذاكرات الله كثيراً، حذف المفعول الثاني لدلالة الأول عليه، وهذا النوع من الحذف كثير في لغة العرب.

ونحو قوله تعالى : ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾ **(المدثر: 11)**،أي من خلقته، لأن المتقرر عند النحاة أن الاسم الموصول لا بد له من عائد[1].

ومن هذا الباب قوله تعالى: **قَالَ تَعَالَىٰ:**﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴿٧٩﴾﴾ (طه: 79).

أي وما هداهم[2].

والحذف في المفعول عموما يكون لغرض الإيجاز والاختصار.

---

[1]- ينظر: فاضل السامرائي: معاني النحو، ج2، ص 93.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ج2، ص 93.

كما يذكر النحاة أن المفعول قد يحذف لتناسب الفواصل مثل قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ **(الضحى: 03)** أي وما قلاك[1].

غير أن السامرائي أبى ما أتى به النحاة ورفض أن يكون الغرض من حذف المفعول مقصورا على الإيجاز وتناسب الفواصل فقط، ويرى أنه يخرج لأغراض أخرى.

فيرى أن للحذف في قوله تعالى ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ غرضا بديعا علاوة على ما ذكروه وهو الإكرام والتعظيم، وذلك أنه تعالى لم يرد أن يواجهه بالقلى فيقول (وما قلاك) وإنما اكتفى بالمفعول السابق إكراما لرسوله من أن يناله الفعل[2].

وفي المثال السابق ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ۝٧٩﴾ **(طه:79)** يرى أيضا أن للحذف هنا غرضا لطيفا إلى جانب الإيجاز وذلك أنه «أخرجه مخرج العموم، أي أن فرعون لا يتصف بصفة الهداية البتة، وذلك أنه لو قال (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيدا بقومه إذ يحتمل أنه هدى غيرهم لكنه قال ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ أي ما هدى أحدا»[3].

-أن لا يذكر المفعول وهو غير مراد وهو الذي يسميه النحويون (الحذف اقتصارا)

ويرى السامرائي أن :« هذا ليس من باب الحذف، بل هو أن تقتصر على الحدث وصاحبه من إرادة للمفعول ، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بحسب الحاجة والقصد، فقد تكون الحاجة إلى أن تذكر مفعولين : كقوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١﴾ **(الكوثر: 01)**[4].

---

[1]- ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 93.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص 93.

[3]- ينظر: المرجع نفسه ، ج2، ، ص 93.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص 94.

وقد يتعلق الغرض بذكر مفعول واحد نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥ ﴾ **(الضحى: 05)**

فقد ذكر مفعولا واحدا لأنه هو الذي تعلق الغرض بذكره ولم يذكر ما سيعطيه، لأنه لا يتعلق غرض بذكره.

ومن هذا الباب قوله تعالى :﴿ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ۝١٨﴾(الليل: 17)

فلم يذكر لمن يؤتي الزكاة لأنه لا يتعلق غرض بذكره، فإنه أراد أن يصف المؤمن بإيتاء الزكاة[1].

وقد يراد مجرد الحدث مسندا إلى فاعله دون تعلقه بشيء آخر فلا تذكر له مفعولا كأن تقول (هو يكرم ويطعم) أي هو متصف بهذه الخصلة، ولا تريد أن تذكر ماذا يكرم أو من يكرم ولا ماذا يُطعم أو من يُطعم.

ومنها قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾**(الليل: 05)** فلم يذكر من أعطى ولا ما أعطى[2].

فالمفعول في مثل هذه التعبيرات غير مراد ولا يصح تقديره، ولو كان الفعل متعديا في الأصل، لأن تقدير أي مفعول مفسد المعنى ،فهذا إنما يكون بحسب قصد المتكلم.

1-4-3-حذف فعل الفاعل:

الأصل أن يذكر فعل الفاعل نحو أقبل خالد، وقد يضمر إذا دلت عليه قرينة، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾**(لقمان: 25)**أي خلقهن الله .

[1]- ينظر: فاضل السامرائي: معاني النحو، ج2،ص ص 94- 95.

[2]-ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص 95.

وكأن تقول: من زاركم؟ فيقال:إبراهيم، أي زارنا إبراهيم[1].

فحذف الفعل في المثالين للعلم به لغرض الإيجاز.

جاء في شرح المفصل: « اعلم أن الفاعل قد يذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الإنسان قد يرى مضروبا أو مقتولا ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل....»[2].

وقد يضمر الفعل وجوبا عند جمهور النّحاة نحو قوله تعالى:

﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾الا(شقاق:01) فهم يرون أن الفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت [3].ويرجع هذا التقدير إلى القاعدة النحوية المقررة التي مفادها أن الشرط يقتضي فعلا بعده.فلما وردت أمثلة تخرم قاعدتهم لجأوا إلى التأويل والتقدير.

وإذا كان الأمر كذلك عند النحاة فهو ليس كذلك عند السامرائي على إطلاقه، إذ يرى أن المسألة ليس فيها حذف أو تقدير بل هي داخلة في قضايا التقديم والتأخير، وما ينطوي تحته من دلالات، وإذا قدر فعل بعد الأداة لم يكن ثمة معنى للتقديم وأصبح قولنا (إذا جاء محمد فأكرمه) و (إذا محمد جاءك فأكرمه) واحدا مع ما بينهما من فرق في المعنى، ولم يفد التقديم شيئا إلا ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيدا[4].

والأمر نفسه في قوله تعالى ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ الا(توبة: 6 يقدرونها: إن استجارك أحدٌ استجارك، والأمثلة في هذا الباب كثير.

---

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 51.

[2]–ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 80.

[3]– ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2،ص 53.

[4]–ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص 52.

ونلمس في كل هذا بعد السامرائي عن الشكلية واهتمامه بالمعنى.

2-انفراداته النحوية:

ونعني بها تلك الآراء التي انفرد بها السامرائي وتميز بها عن غيره من النحاة:
ولا نعني بقولنا (انفرادات) أن يكون السامرائي بدعا في كل ما ذهب إليه، بل قد يكون له في بعضها سلف، ونحن لم نعلمه لأن الإبداع كما هو معلوم لا يأتي من عدم.
لذلك سنحاول في هذا العنصر أن نجمل إسهاماته النحوية وما انفرد به من آراء أسهمت في بناء صرح النحو، فلقد رأينا ونحن نتصفح ثنايا الكتاب حضور ذاتيته بين مسألة وأخرى، وهو ما دفعنا للغوص في أبواب الكتاب لاستخراج تلك القضايا منّ مضانّها الرئيسية لنبرز إبداع السامرائي ونبرهن على عقليته الفذة وشخصيته المتميزة.

وفيما يلي طائفة من تلك الآراء النحوية:

2-1-رأيه في معنى كان:

يذكر الدكتور فاضل نقلا عن النحاة أن كان في العربية تأتي لعدة معاني هي :

- **الماضي المنقطع:** وهو الغالب عليها كأن تقول: (كان عمر عادلا) و(كان خالدٌ غنيّاً) ومنه قوله تعالى: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا﴾ التوبة:69)

- **الماضي المتجدد والمعتاد:** وذلك إذا كان خبرها فعلا مضارعا نحو قولنا:(كنت أقرأ في كتابي فجاءني خالدٌ)، أي كنت مستمرا على القراءة فجاءني خالدٌ، ونقول كذلك: (كان يقوم الليل)، وفي التنزيل:قَالَ تَعَالَىٰ:﴿كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ ١٧﴾الذاريات: 17)

أي هذه عادتهم[1].

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص212.

-**توقع الحدوث في الماضي:** تقول(كان محمد سيفعل هذا)، أي كان متوقعا منه الفعل في الماضي[1].

وهذه المعاني الثلاثة محل اتفاق بين النحاة، وقد وافق عليها السامرائي تماشيا مع ذلك الاجتماع.

-**ذكر بعض النحاة أنها تأتي بمعنى (لم يزل)** وجعلوا منه قوله تعالى:

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ (**نساء: 96**)أي لم يزل وقوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ ﴿٨١﴾ ﴾(**الأنبياء: 81**)أي لم نزل كذلك، يقول السيوطي في الهمع:" تختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا، أي أنها تأتي دالة على الدوام وإن كان الأصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه، فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الأكثر كما قال أبو حيَّان، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين، وجزم به ابن مالك، ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾(**النساء 134**)، أي لم يزل متصفا بذلك"[2].

وقد رفض السامرائي هذا الذي ذهب إليه النحاة، يعني قولهم أن كان تأتي بمعنى لم يزل يقول في هذا الصدد:" والذي أراه في نحو قوله تعالى:

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾وقوله :﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴿١١﴾﴾ (**الإسراء: 11**)

أي أنّ معناهُ أنه هذا كونه، أي أن الله كونه عليم حكيم، أي هذا وجوده وحقيقته وصفته وأن الإنسان كونه عجول منذ خلق، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴿١٠٠﴾﴾(**الإسراء: 100**) أي هذا كونه الذي وجد عليه وخلقته التي خلق عليها"[3].

---

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص.212.

[2]–السيوطي، الهمع، ج.1، ص.120.

[3]–فاضل السامرائي، معاني النحو، ج.1، ص.215.

كما ذكر السامرائي أنها قد تأتي لمعنى آخر، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١﴾الأحزاب: 01).

أي يعلم الأمر قبل وقوعه، وهو أكمل من العلم عند الوقوع أو بعده، قال تعالى:

﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ ۝٨١﴾الأنبياء: 81).

وهذا فيما نرى أكمل من القول ونحن بكل شيء عالمون، ذلك لأن هذا كائن قبل وقوعه فهو علمٌ بما لم يقع بخلاف نحن عالمون فإنه ليس نصا في ذلك"[1].

وما ذهب إليه السامرائي في رفض هذا المعنى، قد سبقه إليه الرضي في مثل هذا الإنكار لكن على تفسير مغاير لما ذهب إليه الدكتور فاضل، قال الرضي:" وذهب بعضهم إلى أنَّ كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى:

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ۝١٣٤﴾ (النساء: 13)وذهل أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون سميعا بصيرا من لفظ (كان) ألا ترى أنه يجوز(كان زيدا نائما نصف ساعة فاستيقظ)، وإذا قلت:(كان زيدا ضارباً) لم يفد الاستمرار، وكان قياسا ما قال أن يكون (كن) و(يكون) أيضاً للاستمرار"[2].

وخلاصة القول أن هذا المعنى غير متفق عليه بين النحاة، والسامرائي بدعٌ في المسألة بالتفسير الذي ذكرناه سابقا.

- **الدلالة على الحال:** وجعل منه قوله تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: 110).أبى السامرائي كذلك هذا المعنى قال ما نصه:" والذي أراهُ أنها بمعنى المضي فمعنى قوله (كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ)وجدتُم خير أمَّةٍ، وقيل كنتم في علم الله خير أمَّةٍ وقيل كنتم في الأمم مذكورين بأنكم خير أمةٍ موصوفين به"[3].

---

[1]-فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج1، ص.215.

[2]-الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج.2، ص.324.

[3]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج.1، ص.216.

- **الدلالة على الاستقبال:** يرى بعض النحاة أن كان تأتي للاستقبال، واستدلوا على ذلك بآيات عديدة منها قوله تعالى ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ۝٧﴾ الإنسان: 7 وقوله ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥﴾ الإنسان: 5)

ورفض السامرائي كذلك هذا المعنى يقول تعقيبا على ذلك :« والذي أراه في مثل هذا أنه من باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي، لبيان أنه محقق الوقوع وأنه بمنزلة ما مضى وفرغ منه... وهذا في القرآن كثير، فإن القرآن كثيرا ما يخبر عن المستقبل بلفظ الماضي لبيان أن هذا المستقبل بمنزلة ما مضى فكما أن الذي وقع وحصل لا شك فيه، فهذا كذلك»[1].

ويتضح مما سبق بيانه أن السامرائي يرى أن كان تختص بالماضي فقط، فلا تأتي بمعنى لم يزل، ولا بمعنى الحال، ولا بمعنى الاستقبال، كما قرر ذلك النحاة.

2-2-مسألة تذكير الفعل وتأنيثه:

يذكر النحاة أن تاء التأنيث تلزم الفعل في موضعين: أحدهما أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل سواء كان المؤنث حقيقيا أم مجازيا، نحو هندٌ قامت، والشمس طلعت، وهندٌ تقوم، والشمس تطلع، ولا تقول قام ولا طلع، والآخر أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث غير مفصول عن الفعل، نحو قامت هندٌ[2].

وإلى هذين الموضعين أشار ابن مالك في الخلاصة:

وإنما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر[3].

وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزمُ في المؤنث المجاز الظاهر، فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس. ولا تلزم كذلك مع الضمير المنفصل نحو قولنا: هندٌ ما قام إلا هي.

---

[1]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص.ص.216-217.

[2]- ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج.1، ص.476.

[3]-ابن مالك، الألفية، ص.48.

غير أن النحاة يفصلون في هذه المواطن، نعني مواطن الجواز بين إن كان الفصل بإلا أو غيرها، فيقولون: إن كان الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير إلَّا جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول: أتى خالداً سلمى والأجود أتت، فإن فُصِل بإلا، لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: ما قام إلا هندٌ، ولا يجوز: ما قامت إلا هندٌ[1].

هذا بعض ما قرره النحاة في المسألة، والذي يهمنا في هذا مواطن الجواز لا مواطن الوجوب، حيث رفض السامرائي هذا التفصيل الذي ذكره النحاة في تذكير الفعل وتأنيثه جاء في كتابه معاني النحو:" والذي أراه أن هذا الكلام ليس على إطلاقه وإنما الذي يقرره المعنى فليس إثبات التاء في الحقيقي التأنيث أجود، ولا إذا طال الكلام كان الحذف أجمل سواء كان المؤنث حقيقيا أم مجازيا"[2].

واستدل السامرائي على إبطال ما ذهب إليه الجمهور بعدد من الآيات القرآنية ، نذكر منها: قوله تعالى ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ (البقرة:213).

وقال تعالى:﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾ آل عمران: 110 فمرة أنَّث ومرة ذكَّرَ والفصل واحد.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى:﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ هود:76)

وقوله﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ هود: 94)

ومنه أيضا قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ﴾[3]. (الممتحنة: 10).

فنلحظ أنه حذف التاء مع أنه حقيقي التأنيث، وعلى قول النحاة يكون هذا خلاف الأجود.

فالحق إذن ما ذهب إليه السامرائي في أن المعنى هو الحاكم في كل ذلك، فمرّةً يكون التأنيث أجود، ومرّةً يكون التذكير أجود، بحسب القصد والسيّاق، طال الفصل أم قصر.

لكن ما هو هذا المعنى الذي قصده السامرائي؟.

---

[1]-ابن عقيل، شرح الألفية، ج.1،ص.477.

[2]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج.2، ص.61.

[3]-المرجع نفسه، ج2 ، ص.61.

يقول السامرائي: "فقد تقصد باللفظ المؤنث معنىً مذكر فتذكّر الفعل له، وقد تقصدُ باللفظ المذكر معنى المؤنث فتستعمله استعمال المؤنث، حملا على المعنى،... والحمل على المعنى مدار كثير من أحوال التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، وقد يكون لغرضٍ آخر، كتنزيل المذكر منزلة المؤنث وبالعكس، أو لغير ذلك من الأغراض[1].

ومما ورد في القرآن الكريم من هذا الباب، تذكير وتأنيث (الشفاعة)، فقد ورد معها الفعل مؤنثا حيثما وردت إلّا في موطن واحد، قال تعالى:

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ (البقرة: 123) وقال: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ (المدثر 48). وقال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ﴾[2]. (طه: 109).

أمّا الموطن الذي ورد بتذكيرها فهو قوله تعالى:

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾[3] (البقرة: 48).

قال السامرائي :"والسبب والله أعلم أن الآيات التي وردت بتأنيث الشفاعة هي بمعناها المؤنث، أما الآية التي وردت بتذكيرها فمعنى الشفاعة فيها هو الشفيع، أو على معنى (ولا يقبل منها طلب الشفاعة، ويدلك على ذلك قوله تعالى ها هنا (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا)، بخلاف الآيات الأخرى التي فيها (لَّا تَنفَعُ) و(لَا تُغْنِي) مما يدل على أن الشفاعة في الآيات السابقة بمعناها دون الأخرى)[4].

فمعنى الشفاعة في الآية إذن (الشفيع، لأن الكافرين يطلبون شفيعاً يشفع لهم عند ربهم ومعلومٌ أن الشفيع يشفع لغيره لا لنفسه، أو معناها ذو الشفاعة، أو طلب الشفاعة فهذا هو السِّر في تذكير الفعل معها، على حسب ما قرّره السامرائي ونظن أن مثل هذا التفسير الذي ذكره السامرائي أولى بكثير مما ذهب إليه النحاة في هذه المسألة.

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج.2، ص.63.

[2]-المرجع نفسه ، ج.2، ص.63.

[3]-المرجع نفسه، ج2، ص 63.

[4]-المرجع نفسه،ج2، ص 63.

هذا وقد ذكر السامرائي أمثلة عديدة في الباب وفسَّرها تفسيرا بالمعنى والسياق، كتذكير الموعظة وتأنيثها، وكذلك الضلالة والعاقبة ونحو ذلك مما يطول بيانه في هذه العجالة.

2-3-رأيه في معنى ظن:

نقل فاضل السامرائي عن النحاة أن " ظن" تأتي لعدة معاني منها:

1-أنه للشك: وهو الأصل فيه، وقد يستعمل لليقين قليلا، جاء في الاقتضاب: «قال السيرافي: لا يستعمل الظن إلا في الأشياء الغائبة عن مشاهدة الحواس، لا يقال: ظننت الحائط مبنيا وأنت تشاهده»[1].

2-أنه ليس يقين عيان، وإنما هو يقين تدبر، جاء في لسان العرب: « جاء في المحكم: إن الظن شك ويقين، إلا أنه ليس بيقين عيان، إنما هو يقين تدبر، فأما يقين العيان فلا يقال فيه إلا علم»[2].

3-أنه لا يستعمل بمعنى العلم، فهو غير مشهور في لغة العرب، كما زعم أبو بكر العبدري[3].

4-أنه يكون شكا ويقينا وكذبا، يقول السيوطي: « وزعم الفراء أن الظن يكون شكا ويقينا وكذبا أيضا، وأكثر البصريين ينكرون الثالث»[4].

5-أن كل ظن استعمل بعده أنَّ المشددة، أو المخففة منها، فالمراد به اليقين[5].

6-أن كل ظن استعمل بعده أنْ الخفيفة، فهو شك كقوله تعالى:

﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ ال(بقرة: 230)

---

[1]-ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، المطبعة الأدبية، بيروت، لبنان، د ط، بيروت، 1901م، ص 109.

[2]-أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، دط، دت، ج17، ص 142.

[3]-ينظر : فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 21.

[4]- السيوطي ، الهمع، ج2، ص 213.

[5]-فاضل السامرائي، معاني النحو ، ج2، ص 21.

وقوله تعالى ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ﴾ الفتح:12).

7-أن كل ظن استعمل معه "أنْ" المختصة بالمعدومين من القول والفعل، وهي الناصبة للأفعال يفيد الشك[1].

وقد رفض السامرائي ما ذهب إليه النحاة في قولهم بمعنى ظن، لأن في كثير من هذه المعاني نظر: فمن قال بأن الظن يقين تدبر لا عيان ردّه فاضل بقوله تعالى:

﴿وَرَءَا الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴿٥٣﴾﴾(الكهف: 53). فهذا يقين عيان لا تدبر[2].

وقول بعضهم أن كل ظن استعمل بعده أنّ " المشددة أو المخففة منها فالمراد به اليقين أيضا رده السامرائي وعلق عليه بأن: «هذا غالب لا مطّرد ومن غير الغالب قوله تعالى ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾الأنبياء: 78).

وقولهم إن كل ظن استعمل بعده أن الخفيفة فهو شك، رده أيضا بقوله تعالى ﴿وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾(التوبة: 118).

وأما قولهم إن كل ظن دخلت عليه أن الناصبة للفعل فهو شك فمردود أيضا قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾﴾(القيامة: 24-25) وهذا موطن يقين لا موطن شك

ويرى فاضل أن الظن يفيد معنى الشك لا غير يقول: «إن الأصل في الظن أن يكون شك ...وهذا الظن يتردد بين القوة والضعف، فقد يكون ضعيفا قريبا من الوهم، وقد يقوى حتى يقرب من اليقين، بل يكون يقينا، كما قال النحاة»[3].

---

[1]– فاضل السامرائي، معاني النحو ، ج2، ص 21.

[2]–المرجع نفسه،ج2، ص 21

[3]–المرجع نفسه، ج2، ص 22.

ويؤكد السامرائي أن إبقاء ظن على معناها الأصلي الذي يفيد الشك أولى، وأما ما ذكر من معاني اليقين فيمكن تأويله مثل:

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ۝٢٠﴾ الحاقة: 20 بمعنى إني ملاقيه على هذه الحال وهي حال السعادة، وهذا موطن الظن لا العلم، وقوله تعالى

﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ الكهف: 53

بمعنى أنهم لم ييأسوا من أن يخفف الله عنهم، ولكن الظن الراجح أنهم سيواقعون النار وقوله تعالى ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ التوبة: 118 بمعنى أنهم يطمعون في رحمة الله والتوبة عليهم وهذا موطن ظن لا يقين[1].

وخلاصة القول مما سبق بيانه أن ظن في نظر السامرائي تختص بمعنى الشك فقط وهذا تفسير من السامرائي مبني على قاعدة مقررة عنده مفادها أن لا يمكن أن يؤدي تعبيران أو لفظان مغايران معنى واحد، وأن أي تغيير في المبنى يدل على تغير المعنى حتما.

ويمكن القول أن هذا الخلاف في معنى ظن يرجع إلى المسألة الخلافية المشهورة هل هناك ترادف في اللغة أو لا، فمن قالوا بوجود الترادف أجازوا أن تكون ظن بمعنى اليقين ومن نفوا الترادف نفوا أن تكون ظن بمعنى اليقين وهو مذهب فاضل السامرائي على ما يبدو.

2-4- رأيه في تقديم الجار والمجرور- الظرف

المتقرر عند أهل البيان أن أهم غرض في تقديم المعمول - بما في ذلك تقديم الظرف والمجرور- هو الاختصاص والحصر نحو قوله تعالى:

[1]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 22.

﴿لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ﴾ (التغابن:01) قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره، ولو قال الملك لله لكان إخبارا بأن الملك له دون نفيه عن غيره[1]. فتقديم الظرف هنا أفاد حصره عليه واختصاصه به دون غيره.

فهل تقديم الظرف وتقديم الجار والمجرور يفيد الحصر دوما؟ أم هناك دلالات أخرى قد تجيء عن هذا التقديم؟

وجواب ذلك عند السامرائي من وجهين:

-تقديم ليس لغرض، وذلك كتقديمه إذا كان الاسم المبتدأ نكرة، نحو قولنا: في ال دار رجلٌ فتقديم الخبر هنا واجب وليس لأمر بلاغي، ولا يسأل عن الغرض من هذا التقديم [2]، وهذا ليس موضع إشكال.

-تقديمه لغرض، وذلك إذا كان المسند إليه معرفة، أو نكرة لها مسوغ

ففي هذه الحالة ينقل السامرائي أن أغلب النحاة يكادون يتفقون على أنه يفيد الحصر، كما نقل ذلك عن صاحب الإتقان: « كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولا أو ظرفا أو مجرورا ولهذا قيل في قوله تعالى﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ١٥٨﴾ (آل عمران: 158)معناه إليه لا إلى غيره»[3].

فهل هذه الدلالة لازمة ودائمة في مثل هذا التركيب؟.

رأى السامرائي أن دلالة الحصر ليست لازمة في مثل هذا التعبير، فقد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام، كقولك: زيدٌ في الدار، جوابا عن السؤال أين زيد، وفي الدار زيدٌ، جوابا عن سؤال من في الدار، فهذا ليس من باب الاختصاص أو غيره، مما ذكرناه وإنما قدمت الذي يعلمه المخاطب، وأخرت الذي يجهله، ففي الأولى يجهل مكان زيد فأخبرت به، وفي

[1]-فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج1، ص 154.

[2]-ينظر: المرجع نفسه ج2، ص 154

[3]-جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة مصطفى البابي، حلمي مصر، ط3 1370-1951، ج2 ص 51.

الثانية يعلم أن في الدار أحداً، ولكنه يجهل من فيها، فأخبرت بالذي يجهله، وابتدأت بما يعلم[1]. وهذا هو الأصل في الأخبار أن تكون نكرة مجهولة، حتى تحصل بموجبها فائدة عند المتلقي والمخاطب، بخلاف المبتدأ الذي يكون معرفة، لأن ذكر المجهول أول مرة يورث السامع حيرة تبعثه على عدم الإصغاء.

وخلاصة القول أن التقديم إنما يكون للاهتمام والعناية بالمتقدم، سواء كان لغرض الحصر أم لغيره، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، وقال سيبويه : كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[2].

2-5-رأيه في التنازع:

جاء في الخلاصة[3]:

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل

والثاني أولى عند أهل البصـــرة واختار عكسا غيرهم ذا أسرة.

ورد عن العرب قولهم: (حضر واستمع خالدٌ) و(أعظمت وأكرمت علياً)، وهذا ما يسميه النّحاة بالتنازع.

وهو كما قرر النحاة: «عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، كما في الجملة: ضربت وأكرمت زيداً، فكل من ضربت وأكرمت يطلب زيداً بالمفعولية»[4].

والمعنى ضربت زيداً وأكرمت زيداً.

ولا خلاف بين المدرستين في أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم ولكن اختلفوا في الأولى منهما.

---

[1]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 156

[2]-عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 84، ينظر سيبويه الكتاب، ج1، ص 15.

[3]-ابن مالك متن الألفية، ص 101.

[4]-ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ص 159.

ذهب البصريون إلى أن الثاني أولى بالعمل لقربه من المعمول.

وذهب الكوفيون إلى أن الأولى هو إعمال الأول لسبقه وتقدمه[1].

هذا خلاصة ما قرره النحاة في هذا الباب، نعني باب التنازع.

ولقد كان فاضل رأي بارز في هذا الباب يقف فيه موقفا غير معتاد، ويعرض فيه رأيا غير مسبوق، فنراه يعرض عن ذاك الجدال العقيم بين المدرستين وينظر للقضية من زاوية المعنى كعادته ويتخذه حكَما للفصل في هذه المسألة الخلافية يقول:« إننا لا نعتقد أن تعبيرا هاهنا أولى من تعبير، وإنما هو بحسب القصد والمعنى، والراجح فيما نرى أنه ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

-ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

-ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته»[2].

وإيضاح ذلك أنك تقول (أغضبت وأهنت سعيدا) و(أغضبت وأهنته سعيداً) والفرق بينهما أن الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة ، ولذا جعلت لها الاسم وحذفت مفعول الأول وأما في قولك (أغضبت وأهنته سعيداً) فإن الاهتمام فيه بالإغضاب لأنك أعملته في الاسم الظاهر، وأما الإهانة فقد أعملتها في ضميره والاسم الظاهر أقوى من الضمير[3].

ومن هذا الباب قوله تعالى **قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾ (الكهف:96)**

يقول السامرائي:« الاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء، فإن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود، فجعل (القطر) معمولا للإفراغ ولو جعله للأول لقال (آتوني أفرغه عليه قطرا)»[4]

---

[1]-ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية ، ص 160.

[2]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص ص 145-146.

[3]-المرجع نفسه، ج2، ص 146.

[4]- المرجع نفسه، ج2، ص 146.

والسامرائي بدعٌ في هذا التفسير على الرغم من أن هناك من سبقه إلى الإشارة في ذلك كابن هشام وهذا التفسير المبدع الذي جاء به السامرائي إنما هو« تفسير لتلك الاعتبارات المنطقية التي توهمها النحاة، والتي لم تكن لتكون لو أن النحاة كانوا ينهجون في دراستهم نهجا لغويا بعيدا عن التمحلات الفلسفية التي تجافي طبيعة هذا الدرس لأن اللغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر من فعلين مشكلة إذا دعت الحاجة إلى اجتماعهما...»[1].

فتفسير السامرائي السابق هو تفسير للقاعدة الفلسفية التي أصّلها النّحاة في هذا الباب« لا يجتمع عاملان على معمول واحد».

والحق ما ذهب إليه السامرائي فأي ضير في أن يجتمع في جملة واحدة فعلان أو أكثر يسندان إلى فاعل واحد، فقد يكتفي الفاعل بإحداث فعل واحد، وقد يجمع بين فعلين أو أكثر.

وما دام النحاة أجازوا تعدد الخبر وهو مسند أيضا، فما المانع في تعدد الفعل للفاعل الواحد.

وخلاصة القول: ليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل، وليس صحيحا أن الفاعل (المسند إليه) لأحدهما أو كليهما، لأن كل من الفعلين له ومن فعله، فقولنا: دخل وجلس خالد، جملة فعلية فيها فعلان و فاعل واحد، ولكن هذا الفاعل قد أحدث الفعلين جميعا.

[1]–مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 164.

***منهجه في التعامل مع الخلاف النحوي:**

للسامرائي موقف غير مسبوق في التعامل مع مسائل الخلاف النحوي حيث نظر إلى الخلاف من زاوية المعنى لا المبنى، شأنه في ذلك شأن تعامله مع بقية المسائل النحوية فلا يرجّح رأيا على آخر أو مسألة على أخرى إلا على حساب المعنى، بل أحيانا نراه يترك الخلاف جانبا ويغوص في البحث عن المعنى.

وهو بهذا يعرض رأيا لم نعتده في التعامل مع مسائل الخلاف النحوي، إذ لو رجعنا إلى الدارسين القدامى لوجدنا تعاملهم مع الخلاف أكثره يصبّ في الشكلية، ويفتقر إلى روح المعنى، بل أكثر من ذلك تجد بعضها خلافات وهمية فلسفية مبنية على علل وعوامل منطقية تنافي روح اللغة العربية وطبيعتها، كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، والقول بالتنازع والاشتغال.

وسنعرض فيما يلي بعض النماذج من دراسة السامرائي تبين منهجه في التعامل مع الخلاف النحوي:

1-تنكير صاحب الحال:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ولا يأتي نكرة إلا بمسوغ من هذه المسوغات:

-تقديم الحال على صاحبها النكرة: نحو: (أقبل حافظاً رجلٌ) فأصل الكلام (أقبل رجلٌ حافظٌ) فـــ (حافظٌ) نعت، ثم قُدمت الصفة على صاحبها، فانتصبت على الحال، لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف[1].

فكل صفة نكرة قُدمت على الموصوف انقلبت حالا، ففارقها لفظ الصفة لا معناها، لأن الحال صفة في المعنى[2].

-أن يكون مسبوقا بنفي، أو شبه نفي، نحو(ما اقبل طالب مقصرا).

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 290.

[2]-المرجع نفسه، ج2، ص 291.

-أن تكون النكرة مخصصة بإضافة، أو وصف كقولنا : (اقبل رجل علم حافظاً) و(قدم طفل صغير باكيا)[1].

ونفهم من كل هذا أن الحال بمعنى الصفة، فإذا تأخرت كانت نعتاً، نحو (اقبل طالب مقصر) وإذا تقدمت أصبحت نحو(أقبل مقصرا طالب)، وإذا كان الكلام منفيا، كانت حالاً وإن كان مثبتا صارت صفة، وكذلك باقي المسوغات.

ويرى السامرائي أن هذا الكلام فيه نظر، فإن الحال غير الصفة والحَكم في ذلك المعنى فالحال لها معنى، والصفة لها معنى آخر، فقولك (أقبل رجل حافظ) معناه متصف بالحفظ، ولكن إذا قلت (اقبل حافظاً رجل) كان المعنى أنه حافظ في إقباله هذا[2].

كما يصح أن تقول (ما أقبل طالب مقصر) وتقول(ما أقبل طالب مقصراً) لوجود المسوغ وهو النفي، ولكن هل المعنى واحد؟ كلا! فإن قولك(ما أقبل طالب مقصر) معناه أنه لم يقبل طالب متصف بالتقصير، وأما قولك (ما أقبل طالب مقصرا) فمعناه نفي التقصير عنه في إقباله هذا، وقد يكون قبل هذا مقصرا ومتصفا به نحو " (لا يأت طالب مهملٌ) و (لا يأت طالب مهملاً) ، فالأولى نهي عن إتيان طالب بالإهمال، والثانية معناه النهي عن الإهمال في هذا المجيء[3].

وبناء على ما تقرر عند النحاة في هذه المسألة فإن قولك مثلا: (هذا رجل منطلقا) ممنوع عند الجمهور، لأن صاحب الحال نكرة، والوجه عندهم هو الرفع، أو تأخير صاحب الحال.

وقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه يجوز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ من هذه المسوغات[4].

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 291.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص 291.

[3]-المرجع نفسه، ج2، ص 292.

[4]-المرجع نفسه، ج2، ص 295..

ويؤيد السامرائي مذهب الخليل فيقول:« وهذا هو الحق فيما نرى، فلا داعي لهذه المسوغات، وإنما المسوغ هو المعنى، فمعنى الحال غير معنى الصفة، فإن أردت الحالية نصبت، وإن أردت الصفة اتبعت»[1] .

فتقول على هذا الأساس: جاء رجل منطلقاً، وجاء رجل منطلقٌ والفيصل بينهما هو المعنى، فالأول نصبت لما أردت الحالية والثاني رفعت على التبعية (الصفة).

مما سبق نخلص إلى أن دلالة الحال تختلف عن دلالة الصفة ،وبناء على هذا يكون معنى الجملة في نحو قولنا: (جاء رجلٌ كريماً) أن صاحب الحال (رجل) متصف بصفة الكرم في مجيئه بخلاف (جاء رجلٌ كريمٌ)، فهو متصف بهذه الصفة مطلقا.

كما يمكننا القول أن وجود المسوغ أو عدمه عند السامرائي سواء لأن المسوغ في نظره هو المعنى.

2-تأخير الفاعل عن عامله:

الأصل في الفاعل أن يكون متأخرا عن عامله، ولا يصح تقديمه عليه، وهذا الذي عليه جمهور النحاة.

فقولنا (سعد حضر) ليس (سعد) فيه فاعلا في اصطلاح النحاة، بل هو مبتدأ[2].

أما الكوفيون فأجازوا أن يتقدم الفاعل على فعله، فيكون (سعدا) في الجملة السابقة فاعلا للفعل[3].

وقد تلقى مذهب الكوفيين استنكارا كبيرا في شأن تقديم الفاعل على الفعل، وأثار المعارضون لهم إشكالات متعددة في ذلك منها :

أنه لو كان يصح تقديم الفاعل لصح أن نقول: (المحمدان حضر) و(المحمدون حضر) لأن أصله حضر المحمدان) ، و(حضر المحمدون).

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 292.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص 45.

[3]-ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج1، ص 161.

ومنها: أن الفاعل يكون مرفوعا- كما هو معلوم- فقولنا (محمد حضر) فاعل على رأي الكوفيين، فلو أدخلنا (أنّ) لا تنصب الفاعل وقلنا (إنّ محمداً حاضر)، ثم إن الاسم اذا أصبح معمولا لأن وبقي الفعل بلا فاعل[1].

هذه لمحة بسيطة للخلاف الموجود بين البصريين والكوفيين في قضية تقديم الفاعل على الفعل، فما هو نهج السامرائي في دراسة هذه المسألة الخلافية؟

قال السامرائي بعدما نقل آراء وأقوال المذهبين في المسألة:« وهذا خلاف في الأمور الاصطلاحية، وفيما أرى كان ينبغي أن تبحث هذه المسألة على غير هذه الشاكلة، وهو أن يبحث في الخلاف المعنوي بين هذين التعبيرين ، فيقال مثلا: تقول العرب: (حضر سعدٌ) و(سعدٌ حضر) فما الفرق بين التعبيرين؟»[2].

ولتوضيح ذلك نقول: إن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل، فإن تقدم المسند إليه نظر في سبب ذلك.

ثم يذكر السامرائي أغراض تقديم الفاعل ونكتفي بالإشارة إليها لضيق هذا المختصر: إزالة الوهم من ذهن المخاطب، القصر والتخصيص، تعجيل المسرة، تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن المخاطب والتعظيم.

من خلال كل ما ذكرناه في هذه العجالة يمكن القول بأن طريقة السامرائي في التعامل مع الخلاف النحوي تكمن في إعراضه عن الخلاف الشكلي، والنظر إلى المسائل من زاويتها المعنوية المحضة.

---

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 46.

[2]- المرجع نفسه،ج2، ص 46.

وبعد معالجتنا لبعض من القضايا والمسائل النحوية عند الدكتور فاضل نقول ختاما في هذا الفصل، إن منهج السامرائي في التعامل مع المسائل النحوية ومعالجتها أمر جلي واضح يقوم على أساس إعطاء الأولوية للمعنى على حساب المبنى، بل أكثر من ذلك نراه يعرض صفحا عن الجوانب الشكلية، ويصوّب عنايته للمعنى فقط، ما جعل له الأثر البالغ والفضل الكبير على النحو، حيث استطاع أن يخرجه من الشكلية التي طغت عليه ويضيف المعنى إلى حيز الدراسة، وكل هذا يجعل الدارس للنحو عنده يحس بمتعة في تذوق الأساليب والتراكيب التعبيرية وما تنطوي تحته من معان ودلالات.

خاتـــــــــمة

خاتـــــــــمة

إن ما قامت عليه الدراسة في بحث هذا الموضوع من البسط والتأصيل عند أحد أحبار النحو الحديث، أسفر عن مجموعة من النتائج والنقاط نوجزها فيما يلي:

-سبب شكلية النحو العربي يعود إلى نظرية العامل من جهة، وإلى فصل علم النحو عن علم المعاني من جهة أخرى، مع أنه في الحقيقة جزء لا يتجزأ من ماهية علم النحو، هذا الأخير الذي ما وُضع إلا لضبط المعاني التي هي البغية والمقصد من الكلام.

-رغم تباين آراء النحاة المحدثين وتباين منهجهم إلا أن الهدف كان واحدا، تجديد النحو العربي وتخليصه من التعقيد والغموض الذي ألحقته به نظرية العامل، وكثرة التأويل والتقدير التي شغف بها النحاة لاسيما المتأخرين منهم.

-كشفت الدراسة عن المفارقة الهائلة بين دراسة النحويين القدامى ودراسة السامرائي الحديثة، فالأولى تغلب الجانب الشكلي، والثانية تغلب جانب المعنى.

-السامرائي كان مبدعا في منهجه، فريدا في دراسته، له الأثر البالغ على النحو، حيث استطاع أن يتجاوز النظرة الشكلية التي كانت سائدة في الدرس النحوي القديم، ويضيف المعنى إلى حيز الدراسة النحوية، فكان له الفضل في إحياء نحو الجرجاني وربط النحو بعلم المعاني.

-إن الدارس للنحو عند السامرائي يحس بمتعة وحلاوة وهو ينظر في التراكيب النحوية والأوجه التعبيرية، وما انطوت عليه من معانٍ ودلالات، ما يجعلك شغوفا بالنحو ودراسته.

-أسهم فاضل إسهاما مميزا في تطوير درس الجملة العربية من خلال تجاوزه النظرة الشكلية التي سيطرت على الجملة، وبذلك بإضافته المعنى إلى حيز الدراسة النحوية، فجاءت دراسته جامعة بين المبنى والمعنى، ولا نبالغ إذا ما قلنا إن اعتناء السامرائي بالمعنى قد فاق جانب المبنى.

خاتـــــــــمة

-كشف البحث أهمية المعنى في الدراسة النحوية، وأنه المنطلق الأساس لكل بحث، بل هو مبدأ عام لا يمكن لأي باحث أن يهمله.

-ومما أسفر عنه البحث أيضا أن السامرائي كان كثيرا ما يستنجد في تدعيم آراءه بآراء البصريين والكوفيين، فجاء مذهبه النحوي أميل إلى المذهب البصري، واستنصاره لمذهب البصريين في بعض المسائل التي سبق تناولها خير دليل وأصدق شاهد على ذلك.

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولا: الكتب

1. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992م.
2. أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1987م، ج2.
3. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري، أسرار العربية، تح: محمد البيطار، مطويات المجمع العلمي العربي، دمشق، دت.
4. تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007.
5. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1994م.
6. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001م.
7. تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ج1.
8. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.
9. جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة مصطفى البابي، حلمي مصر، ط3 1370-1951، ج2.
10. سيبويه الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1.
11. ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، المطبعة الأدبية ، بيروت، لبنان، د ط بيروت، 1901م.
12. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط7، دت
13. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، مصر، ط6 .
14. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، علق عليه، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م.
15. أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ، ج1.
16. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، ط 1 1964م،ج1.

17. أبو علي الفارسي، الإيضاح العضوي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1969.
18. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 2000م.
19. فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 2007م.
20. فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000م.
21. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ج1، دت.
22. أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، دط، دت، ج17.
23. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت ط3، 1979م.
24. محمد الخضر حسين، دراسات في اللغة العربية وتاريخها، تح: علي رضا حسيني، الدار الحسينية للكتاب، 2000م.
25. محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، متن ألفية ابن ملك في النحو والصرف، دار ابن حزم، لبنان، ط1.
26. ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2 1982م، المدخل.
27. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ، ط2 1986.
28. ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار الطلائع، القاهرة، دط، دت.
29. ابن يعيش، شرح المفصل، تح: ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2001، ج1.
30. ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص198، وينظر السيوطي، الهمع، ج1.

ثانيا:الأطروحات الجامعية:

31. أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

32. عبد الحليم معزوز، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح، دراسة ابستمولوجيا في المرجعية والمنهج أطروحة دكتوراه، إشراف: عز الدين صحراوي، جامعة باتنة1 كلية اللغة والأدب والفنون، 2017.

الفهارس

فهرس الآيات

الآية	رقمها	سورتها	الصفحة
قَالَ تَعَالَى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾	69	الكهف	21
قَالَ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾	19	الحاقة	21
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦﴾	14-16	البروج	22
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ٣٠﴾	30	النحل	27
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ٩﴾	09	الأحقاف	50
قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ١١٥﴾	115	الشعراء	50
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُصَعِّرۡ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ١٨﴾	18	لقمان	56
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ١٦﴾	16	الأنبياء	56
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾	275	البقرة	59
قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾	15	البقرة	71
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾	35	الأحزاب	75
قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ١١﴾	11	المدثر	75
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ قَوۡمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ٧٩﴾	79	طه	75
قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ٣﴾	03	الضحى	76
قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١﴾	01	الكوثر	76
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ٥﴾	05	الضحى	77
قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ١٨﴾	17	الليل	77
قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ٥﴾	05	الليل	77

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾	25	لقمان	77
قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾	01	الانشقاق	87
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾	06	التوبة	78
قَالَ تَعَالَى: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾	69	التوبة	79
قَالَ تَعَالَى: ﴿كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۝١٧﴾	17	الذاريات	79
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٩٦﴾	69	النساء	80
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ ۝٨١ ﴾.	81	الأنبياء	80
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝١٣٤﴾	134	النساء	80
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ۝١١﴾	11	الإسراء	80
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ۝١٠٠ ﴾	100	الإسراء	80
قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١ ﴾	01	الأحزاب	81
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ ۝٨١ ﴾	81	الأنبياء	81
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝١٣٤ ﴾	13	النساء	81
قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾	110	آل عمران	81
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ۝٧ ﴾	07	الإنسان	82
قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥ ﴾	05	الإنسان	82
قَالَ تَعَالَى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾	213	البقرة	83
قَالَ تَعَالَى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾	110	آل عمران	83

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾	76	هود	83
قَالَ تَعَالَى: وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾	94	هود	83
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ ﴾	10	الممتحنة	83
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ ﴾	123	البقرة	84
قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾	48	المدثر	84
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾	109	طه	84
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾	48	البقرة	84
قَالَ تَعَالَى: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ﴾	230	البقرة	85
قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلۡ ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾	12	الفتح	86
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَٰقِعُوهَا ﴿٥٣﴾﴾	53	الكهف	86
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾	78	الأنبياء	86
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾	118	التوبة	86
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوُجُوهٞ يَوۡمَئِذِۭ بَاسِرَةٞ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفۡعَلَ بِهَا فَاقِرَةٞ ﴿٢٥﴾﴾	24–25	القيامة	86
قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ ﴿٢٠﴾﴾	20	الحاقة	87
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَٰقِعُوهَا﴾	53	الكهف	87
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾	118	التوبة	87
قَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ﴾	01	التغابن	88

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ١٥٨﴾	158	آل عمران	88
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾	96	الكهف	90

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
بسملة	/
شكر وعرفان	/
مقدمة	ب-و
الفصل الأول: الدرس النحوي عند المحدثين	7-52
توطئة	8-9
1-محاولة إبراهيم مصطفى	10-18
2-موقف مهدي المخزومي من النحو العربي	18-25
3-محاولة شوقي ضيف	25-34
4-النحو عند تمام حسان	34-44
5-محاولة فاضل السامرائي	44-52
الفصل الثاني : الدرس النحوي عند فاضل السامرائي	53-95
توطئة	54
1-القضايا النحوية في كتابه معاني النحو	55-78
1-1-قضية الجملة	55-61
1-2-قضية الإعراب	61-67
1-3-قضية التقديم والتأخير	67-72
1-4 قضية الحذف والإضمار	72-78
2-انفرادته النحوية	79-91
2-1-رأيه في معنى كان	79-82
2-2-مسالة تذكير الفعل وتأنيثه	82-85
2-3-رأيه في معنى ظن	85-87
2-4-تقديم الجار والمجرور -الظرف-	87-89
2-5-رأيه في التنازع	89-91
-منهجه في التعامل مع الخلاف النحوي	92-95

فهرس الموضوعات

1-تنكير صاحب الحال	94-92
2-تأخير الفاعل عن عامله	95-94
خاتمة	99-98
قائمة المصادر والمراجع	103-101
فهرس الآيات	108-105
فهرس الموضوعات	111-110